المشهد اللغوي في إفريقيا.. مسار وعوائق

د. إسماعيل زَنْغُو بَرَزِي*

في الواقع؛ هناك أشياء يجب إزالة الضباب عنها، منها أصالة اللغات الإفريقية وضربها في القدم؛ يظهر ذلك فيما يتردد أحياناً في بعض المجلات المتخصصة والصحف، إذ نشر Gautam Naikبحثاً معنوناً بـ (أمّ اللغات)، في صحيفة The Wall Street journal ، خلص فيه إلى ما تشير إليه دراسة جديدة «أنّ اللغة التي يتحدث بها البشر الإفريقي، في وقت مبكر بين ٥٠,٠٠٠ و ٧٠,٠٠٠ سنة مضت، ساهمت في نجاح التطور للجنس البشري... ويستند في أبحاثه على الفونيمات، والوحدات المميزة للصوت، مثل حروف العلّة، ونغمات الحروف الساكنة».[١]

ويذهب أيضاً إلى أنّ بعض اللغات الإفريقية تستخدم ما يزيد على ١٤٠ فونيماً، مقارناً ذلك بمثيلاتها في قارات أخرى تستعمل أقلّ من ذلك كثيراً – كما سيتضح في الرسم أدناه –، فقارنها بغيرها ليستنتج أنها ساهمت في تطوير الفونيم أساساً، ثم تأثيرها في غيرها من اللغات العالمية المختلفة، وفي السياق نفسه ذهب الدكتور أتكينسون إلى أبعد من ذلك، عندما توصل إلى دعم مقولته بـ «الأدلة الجينية مؤخراً»، ليخلص إلى «أنّ الإنسان الحديث ظهر في إفريقيا وحدها».

وفي السياق نفسه نشر John McWhorter مقالة في صحيفة The root بعنوان (للتعرف على اللغات؛ اسأل إفريقيا تخبرنا عن أصولنا)، استند المؤلف إلى أدلة جينية مبنية على «نقاط الحمض النووي، ليخلص أنّ إفريقيا هي مهد البشرية، وأنّ معظم أصوات المعمورة تنحدر منها»[٢].

إنّ الذي يتتبع الظروف التي تمرّ بها اللغات الإفريقية لا ينتابه شك في أنها تعيش وضعاً مزرياً، يعكس حال القارة نفسها؛ لكثرتها، ولقلّة الاهتمام بها، ومروراً بالهيمنة اللغوية، والوضع الاقتصادي المتردي، وعدم التخطيط اللغوي، والهرمية.. إلخ، كلّ ذلك ألا يمكن أن يكون له مردوديات؟!

(*) أستاذ مساعد اللسانيات العامّة والعربية بقسم اللغة العربية، جامعة بماكو، مالي.

(١) URL: http://online.wsj.com/article/SB10001424052748704547604576262572791243528.html?mod=googlenews_wsj

(٢) URL: http://www.theroot.com/views/what-click-languages-africa-tell-about-our-origins. 15 أبريل 2011.

وعليه؛ يمكن أن نطرح السؤال الآتي: ما الظروف التي تمر بها اللغات الإفريقية؟ وما العوائق التي تحول دون تطورها؟

أولاً: وضع اللغات الإفريقية:

إنّ لغات العالم بفصائلها وفروعها لم تعد تُحصى بالعشرات ولا بالمئآت، بل أضحت تُعد اليوم بالآلاف؛ من جانب آخر يُظهر التوزيع الجغرافي للغات العالم مشكلة من حيث تفاوت كثافتها، الذي يتمثّل في وجود ثلثيْها تقريباً «في ٩ دول فقط»[١]، ثم إذا وزعنا اللغات الإفريقية التي تزيد على ألفين، بناءً على التقسيم الرباعي لأكبر الفصائل اللغوية الكبرى في القارة السمراء، لتوصلنا إلى أنّ:

١ - «أسرة نيجر - كونغو: تتضمن ١٤٣٦ لغة (بما في ذلك ٥٠٠ من عائلة البانتو).

٢ - والأفروالآسيوية: ٣٧١ لغة.

٣ - والنيلية الصحراوية: ١٩٦ لغة.

٤ - والخويسان في جنوب القارة: ٣٥ لغة»[٢].

إذا كان ثلث لغات العالم توجد في القارة السمراء؛ فإنّ ثمة مشكلة تظهر من حيث التوزيع الجغرافي لهذه اللغات، إذ توجد نصف لغاتها تقريباً في ثلاث دول فقط، كما مرّ أعلاه؛ فكان من المنطق أن تستعمل كلّ لغة أبجديتها الخاصة، والتي تعبّر عن نظامها الصوتي والصرفي والنحوي والتركيبي.. إلخ، ولكن ما حدث عكس ذلك، فإنّ عدد الأبجديات حتى الآن عالمياً في حدود المائة؛ وعلى ضوء ذلك يمكن استنتاج أنّ أغلب اللغات الإفريقية تُستعمل شفهياً، أي أنها في مستوى متدنٍ من التواصل.

وإذ كانت اللغات الإفريقية بهذا العدد العظيم؛ فإنّ الشعوب التي جنحت إلى وضع أبجديتها الخاصة أو ترسيم أبجدية لاتينية لنفسها قليلة في القارة السمراء، وعليه يمكن استنتاج أنّ مئات اللغات الإفريقية في خطر[٣] محدق؛ لكونها لا تُستعمل في مستوى عال من التخاطب، وإنما يقتصر استعمالها على شؤون الحياة اليومية؛ وقد أثبتت بعض البحوث أنّ ثمة لغة تموت عالمياً في متوسط كلّ أسبوعين، ويهدد هذا الموت أغلب اللغات الإفريقية، والتي لم يفعل أهلها الشيء الكثير لحماية تراثهم اللغوي الذي يضمحل يوماً بعد آخر.

وفي الواقع؛ هناك محاولات فردية ومجهودات مشتتة منذ عقود - إن لم نقل قرون - لوضع أبجديات في مختلف لغات إفريقية، ويلاحظ أنّ بعضها تأثر بالعربية أو اللاتينية، بيد أنّ هناك أخرى يمكن وصفها بالمحايدة، إلا أنّ القليل منها يحظى بالعيش إلى عقد أو عقود أو قرون؛ ذلك أنّ بعضها يموت بموت المؤلف؛ إذ إنّ حيوية هذه الأبجديات ودعمها يعتمدان على الجماعة اللغوية، والتي لا تستسيغ هذا الدعم ثقافياً، أضف إلى ذلك عدم اعتبار الحكومات والمنظمات غير الحكومية لها، ذلك أنّ أغلب الحكومات تعتمد أبجديات لاتينية، بناءً على هيكلة اللغات الرسمية[٤]، فتسعى إلى خلق

(١) Jean B. Ntakirutimana & Alphons Kanano . Écolinguistique. multilinguisme et langues maternelles en Afrique. p: 42. N• 004. ACALAN. Mali

(٢) Derek Nurse Bernd. Les langues Heine لله .Africaines 2004. Karthala. Paris. p 9

(٣) تشير كل التكهنات إلى أنّ ٨٠% من لغات العالم ستموت في القرن الحادي والعشرين، وهذا يحتاج إلى نقاش بلا شك؛ ذلك أن التعدد والتنوع اللغويين يجب أن يشاركا في استتباب ثقافة الأمن لتحقيق ضمان التنوع، راجع: Comité 1998. Déclaration universelle de droits de linguistiques. p 10. .Barcelona

(٤) راجع: جدول اللغات الرسمية في إفريقيا، برزي، ص ٧٦، وما بعدها.

انسجام بين مختلف اللغات الوطنية، وذلك بفرض أبجدية ثابتة عليها، وهي غالباً ما تكون لاتينية.

وعلاوة على ذلك؛ فإنّ أغلب الشعوب التي عرفت الثقافة الإسلامية في إفريقيا – منذ قرون – قامت بوضع أبجديات عربية، أو متأثرة بها[1]، للغاتهم، واستعملوها في كتابة نتاجهم؛ لتترك تراثاً علمياً غزيراً في مختلف مجالات العلم؛ والذي يزور مراكز المخطوطات في مختلف عواصم الثقافة الإفريقية لَينتابه العجب من غزارة هذه المؤلفات ومحتواها العلمي.

ولدراسة الموضوع من بابه الواسع؛ فإنّ اللغة تتعلق بالهوية؛ وما فقدته القارة من هويتها لا يقلّ عمّا فقدته من لغاتها؛ فهي تعيش صراعاً كبيراً، ذلك أنّ أغلب شعوب القارة تأثروا بالثقافة الغربية، وبخاصة المتغربون الذين نهلوا منها وأشربوا حبها[2]، فأضحوا يعيشون اليوم حائرين! بل تاهوا، وآن الأوان أن ينظروا مجدداً إلى مجدهم ليفهموا «أنّ الهوية تُنقش بواسطة اللغة والثقافة والتاريخ، ويتوصّل إلى كلّ ذلك عبر التعليم، في إفريقيا تختنق الهوية بثقل كاهل الاستعمار الثقيل الذي أنشأ البنى المحلية لترسيخ إدارته، وفرض نظاماً تعليمياً، بما في ذلك اللغات والثقافات والتواريخ التابعة للدول الغربية»[3].

إنّ بعض الدول الإفريقية تفتح أبوابها على مصراعيها لاستيعاب كلّ أنواع الثقافات المختلفة، حتى أضحى بعضها بذلك سوقاً استهلاكية لكلّ غثّ أو سمين منها، وظلّ بعضها أسيراً أيضاً للنفوذ اللغوي الإمبريالي القائم أحياناً على ما يسمّى (العلاقة الثقافية)؛ فتسعى إلى عقد صفقات بأي ثمن لاستعمال لغاتها في مستوى معيّن من الدراسة، كلّ ذلك قصدَ الحصول على أصدقاء جدد في الأسواق الإفريقية، فهذه المنظمة الفرنكوفونية «تترقب في عام ٢٠٥٠م أن تصل إلى ٨٥٪ من مستعملي اللغة الفرنسية في إفريقيا وحدها»[4].

وعلى مستوى التغطية الإعلامية بين لغات العالم؛ يُلاحَظ أنّ هناك وضعاً ينذر بالخطر، لأنّ ٨٠٪ من الإعلام العالمي ينحصر في ٨٣ لغة، في موضوعات حاسمة على الشبكة العنكبوتية، وأغلب المحتويات (التي تصل إلى ٩٠٪) توجد في ١٢٪ من لغات العالم، وعليه فهناك هوة كبيرة بين مختلف اللغات[5].

وقد قام خبراء في اللسانيات باليونسكو بجمع معلومات حول ٢٥٠٠ لغة، ووضع (أطلس لغوي) للغات مهددة عالمياً في (١٩٩٦م، ٢٠٠٥م، ٢٠١١م)، فخلصوا إلى أنّ إفريقيا تعاني مشكلة وباء (الصراع اللغوي)l'endémie linguistique ، فمثلاً: (نيجيريا، الكاميرون، ج. كنغو الديمقراطية، تنزانيا، السودان، إثيوبيا،

(١) راجع: نماذج من أبجدية عربية لبعض اللغات الإفريقية في: دليل إعداد البرامج والكتب لمحو الأمية بالحرف القرآني المنمط، إيسيسكو، ٢٠٠٣م، الرباط. وأمين أبو منقة: صوتيات لغات الشعوب الإسلامية في إفريقية، م. إيسسكو، ١٩٩٩م، الرباط.

(٢) عرّف اليونسكو (الثقافة) بأنها: «مجموعة من السمات المميزة الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميّز مجتمع معين أو جماعة ما، وهي تشمل، بالإضافة إلى الفنون والآداب، أنماط الحياة والحقوق الأساسية للإنسان، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات»، راجع: الثقافة والتنمية، الأعمال والإنجازات، ص ٨، جماعة من الباحثين، بالتعاون مع برتش كونسيل، بلا سنة.

(٣) Montray KREYOL. Langues Nationales et développement en Afrique. jeudi 24 avril 2008.

(٤) راجع: auranne Provenzano. La langue française sauvée par l›Afrique? على الرابط الآتي: http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20101013123243/enquete-afrique-developpement-oifla-langue-francaise-sauvee-par-l-afrique.html. 13 à 13h:00 2010/10.

(٥) Jean B. Ntakirutimana & Alphons Kanano. Écolinguistique. multilinguisme et langues maternelles en Afrique. p 42. N• 004. ACALAN. Mali.

تشـــاد) تدخل في عـــداد مجموعة الـ ٢٥ دولة التي تعاني مشكلات عالمية[١].

ومع ذلك؛ فإنّ اللغـــات الإفريقية بالرغم مما تشـــهده من تفاوت في الاســـتعمال والتعليم، من حيـــث الإقبـــال الكبير لدى جماعة، والمتوســـط لدى أخرى، فإنها تُســـتعمل في وســـائل الإعلام المرئية والسمعية، الرسمية منها أو الحرة، لطرح قضايا المجتمع، سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم ثقافيـــة أم دينية.. إلخ، وتُســـتعمل في التعليم لمكافحـــة الأمية فقط في بعض الـــدول، أو في المرحلة الأساسية في دول أخرى، ولدى بعض آخر إلى المرحلة الثانوية، كما أنها تدرس إلى مستوى الجامعة في دول أخرى من القارة السمراء.

وفي المقابل نجد أنها تمثل لغات اختيارية للأقليـــات الإفريقية فـــي ثانويات بعض الدول الأوروبية، وبخاصة فرنســـا، وأداة للبحث في بعض المراكز العلميـــة والجامعات الكبرى في أوروبا وأمريكا، وفي طليعة هذه اللغات اللغات الحدودية[٢]، أو الغالبـــة[٣]، وذهبت الأكاديمية الإفريقية للغات إلى أنّ «أقلّ من ١٠٪ من لغات إفريقيا تعرف بحثاً وصفياً، بيد أنه يُجهل ٩٠٪ من لغاتها»[٤].

وبعـــد إيراد الظـــروف التي تمـــرّ اللغات الإفريقية بها بشكل موجز، فحري بنا أن نعرج إلى عوائق تنمية اللغات الإفريقية.

ثانياً: عوائق تطور اللغات الإفريقية:

إنّ اللغات الإنسانية تتطور بمجموعة من الوسائل والآليات، وتتعرض أحياناً للخطر والمشكلات، والتي تعود إلى عوامل داخلية أو خارجية.

وعلى ضوء ذلك يمكن إيراد بعض العوامل التي حالت دون تطور اللغات الإفريقية:

العامل الثقافي:

إنّ القـــارة الإفريقية غنيـــة بتعدد ثقافاتها وحضاراتها؛ إذ نشأت فيها العديد من الممالك والإمبراطوريات في الشرق والغرب.

إنّ مسألة الوعي الثقافي من المسائل التي تطرق إليها (بـــرزي ٢٠١١م) بالتفصيل، فطرح ســـؤالاً مهمّاً، وهو: لماذا تقنيـــن لغات وطنية إفريقية في دسَـــاتِير بعض الـــدول الإفريقية؟ فعزا ذلك إلى الفرق بين الشعوب التي اختارت لغات وطنية فقط، أو هي مع لغة أو لغات غربية في ترسيم مسيرتها اللغوية، وبين التي اختارت لغة أو لغات اســـتعمارية فقط في سياســـاتها اللغوية، فوضّح أنّ الشعوب التي اختارت النظام اللغـــوي الأول توصلت إلى ذلـــك بفضل وعيها الثقافي الموغل في القدم، والذي أثر في قادته بُعَيد الاستقلال.

وعليـــه؛ فمن نافلة القـــول تأكيد: أنّ إيلاء أية أهمية للثقافة يؤدي بالطبع إلى تنمية لغوية قومية، وعكسه يؤدي إلى إخفاق اللغات، وربما إلى موتها أحياناً.

وأعتقـــد أنّ ما طرحـــه (ويدراغو) من أنّ «صعوبـــة الانتقـــال تُعد عائقـــاً»[٥] يمثّل جزءاً

(١) نفسه، راجع: ص ٤٢، ويمكن أن تقارنه بـ: حيوية اللغة وتعرضها للاندثار، رغنيزنارب سايتام وآخرون، راجع: موقع يونسكو.

(٢) ذهبت ACALAN (أكاديمية إفريقيا للغات) إلى أنها عبارة عن لغات إفريقية مشتركة لدولتين أو أكثر، وهي لغات سائرة véhiculaire مستعملة لدى مجموعة كبيرة، وليست لغات أمّ، [أي لا يلزم أن تكون لغات أمّ]، وتتحدد مشكلاتها من أنّ المستعمرين فجر الاستقلال لم يضعوا في الحسبان هذه اللغات المشتركة عند وضع الخرائط الجغرافية لتوزيع الدول، وكونت هذه المجموعات قومية لغوية، بعيدة عن القومية الوطنية... راجع: نفسه، ص ١٣.

(٣) أي اللغات التي يتخطى مستعملوها وطنياً ٥٠%، والتي جردها في ٢٤ لغة على مستوى القارة، راجع: قضايا لسانية إفريقية، ص ٧٦.

(٤) نفسه، راجع: ص ٤٢.

(٥) ويدراغو، ص (٢٤ ، ٢٥).

من المشـــكلة؛ أي صعوبة الانتقال من اللغات التي مارســـتها واســـتعملتها الأجيال الحديثة كالفرنســـية والإنجليزية والبرتغالية.. إلخ، إلى غيرها من اللغات القوميـــة الأصلية، والتي لم يعد بعضهـــم يجيدونها إجـــادة تامّة، ينضاف إلى ذلك مشـــكلة الازدواجيـــة اللغوية، مروراً بالمصطلحات التقنية والعلوم التي حظيت بها اللغات الاستعمارية.

كما أنّ طرحه صحيح – حســـب اعتقادي – من ناحية أخرى؛ لأنّ ما ترسّـــخ في مفهوم أغلب الأجيال أنّ الانتقال من اللغات الغربية إلى اللغات الإفريقيـــة يُعد تراجعاً ثقافيـــاً، وهي في الواقع مشكلة خطيرة من مشكلات الغزو الفكري؛ حيث لا توجد قناعة وثقة لدى مستوى معيّن من النخبة المثقفة من الشـــعب بلغاتهم الأصلية؛ ومع ذلك يُلاحَظ أنّ المشكلة متفاوتة بين الدول الإفريقية.

تعدد اللغات الإفريقية:

إنّ شعوب القارة الإفريقية غارقة في تعدد لغـــوي خطير – كما مرّ –، ومن ثمّ فإنّ انتخاب اللغة التعليمية أو الرسمية ليس بالهيِّن ما دامت كلّ لغة تسعى إلى الهيمنة، وبصيغة السؤال: ما معايير ترسيم لغة قومية في جوّ تعدد لغوي؟

إذا اقتضـــى الأمر اختيارَ لغة قومية، ســـواء في التعليم أو الترســـيم، فإنّ من الحكمة أخذ كلّ هذه اللغات أو أغلبها في الحسبان؛ لأنّ فرض لغة قومية على أخرى قد يؤدي إلى توتر ومشـــكلات عرقية لا تُحمـــد عقباها؛ كمـــا أنّ تعدد اللغات وكثرتهـــا لا ينبغي أن يكون عائقاً نحو اســـتعمال مختلف مســـتوياتها في التعليـــم، إذا كانت هناك إرادة سياسية قوية، ومن أمثلة ذلك (بابوزي) التي «اســـتطاعت في ثلاث ســـنوات فقط وضع نظام تعليمي لأكثر من نصف لغاتها التي تُعد بالمآت»[1].

عامل الهيمنة:

من المســـلّمات أنّ النظام الإمبريالي أيضاً له يـــدٌ طولى في عرقلة تطور اللغات الإفريقية بسبب موقفه الاستغلالي وهدفه الاستخرابي، حيـــث ظلّ يخطط لتبقى لغاته دوماً حية وقوية دعماً لأطماعـــه في القـــارة الإفريقية، وزعم المستعمرون – تضليلاً – أنّ الهدف من تغريب الأفارقة، بما في ذلك تحريضهم على استعمال لغـــات غَرْبية، هو «تمديـــن الإفريقي الأصلي، وكأنّ أي إفريقي متمدن هو الذي بإمكانه وحده أن يأمـــل في الحصول على وظيفة ذات شـــأن وعلى اهتمام المستعمرين»[2].

هذا بالإضافة إلى موقف الغرب المتناقض حول قيمـــة الثقافة الإفريقية، مـــروراً بتضليل الشـــعوب الإفريقيـــة عن حقيقـــة حضاراتهم، واختتامـــاً بشـــروط الاندماج فـــي المجتمعات الغربيـــة؛ ذلك أنّ هـــذه الأخيرة تضـــع معياراً لهـــذا الاندماج يتمثّل في معرفة مســـتوى معيّن من لغاتهـــم، وينعتون الفرد عندئـــذ بالمُتَمَدِّن، أو المندمج، عندما يقـــدر على القراءة والكتابة بالفرنســـية – مثلاً –، وكانـــت البرتغال تكافئ الإفريقـــي الـــذي وصل إلى مســـتوى معيّن من المعرفة، أمـــا البلجيكيون فكانوا يتباهون أيضاً كغيرهم بتســـمية مســـتعمريهم من البانتو في الكونغو بـ (المتطوريـــن)، أي الذين تطوروا من الوحشـــية إلى المدنية بفضـــل البلجيكيين، ولا يبعد عنهم الإنجليز كثيراً، الذين يرون أنه ينبغي على الإفريقي أن يكفّ عن التفكير كالإفريقي، بل

---

(١) Tomas BLECKE 2011. Dynamique de langue et politique linguistique. Conférence Nationale sur le projet de document de politique linguistique au Mali. p 5.

(٢) أوروبا والتخلف في إفريقيا، والتر رودوني، ت/ أحمد القصير وآخر، ص ٣٢٤، عالم المعرفة، ع ١٣٢، ١٩٨٨م، ويمكن مراجعة الصفحات التي بعدها؛ فهي في غاية الأهمية.

الأحرى به أن يصبح إنجليزياً ذا عقلية مرنة[1]!

إنّ هذه المواقف والمقولات وغيرها كانت - ولا تزال - تُساق للنيل من اللغات والثقافات الإفريقية، ذلك أنّ قوى الاستعمار لمّا أن احتلت إفريقيا سعت إلى القضاء على اللغات الأصلية بحجّة أنها لا اعتبار لها ولا تصلح في تنمية شعوبها.

وحري بنا أن نردّ على هذه المقولات الأسطورية بأدلة المنصفين الغربيين أنفسهم، من باب (وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا)، فهذا (والتر رودوني) يَرُد على أمثال هذه الأفكار الإمبريالية الهدّامة في أماكن مختلفة من كتابه، ليؤكد «أنّ أولئك الذين اتخذوا طابعاً أوروبياً قد تخلّوا بالدرجة نفسها عن إفريقيتهم، وذلك كإحدى نتائج التعليم الاستعماري والجوّ العام للحياة الاستعمارية»[2].

ولا ننسى - مبدئياً - أنّ الدول الكبرى لا تقبل لمستعمراتها أبداً المبادرة بتنمية لغاتها القومية، أو ترقيتها إلى مصاف اللغات الغربية، فضلاً عن إحلالها محلّ اللغات الغربية في الاستعمال القومي؛ وإن كان هنالك - في الحقيقة - تفاوت بين مواقف هذه الدول، فقد «أدركت الحكومة الاستعمارية الألمانية أهمية اللغة السواحلية، وعلى الرغم من أنّ هذه الحكومة لم تبق إلا زمناً قصيراً في تنزانيا؛ فقد كانت مؤثرة في نشر اللغة بشكل أكبر باستعمالها لإقامة بنية إدارية تحتية... أعقبهم البريطانيون الذين عملوا انسجاماً مع سياساتهم (فرّق تسد)، فشجّعوا اللغات المحلية والإنجليزية بدلاً من السواحلية»[3]،

(١) راجع: نفسه، ص (٣٢٤ - ٣٢٦).

(٢) نفسه، ص ٣٢٦.

(٣) راجع: اللغة والاقتصاد، ص ٢٣٣.

وقبل الإنجليز استعمال اللغات الأصلية في التعليم الذي يُعد نظاماً شبه منتشر في مختلف المستعمرات، وبخاصة غانا ونيجيريا[4].

وفي المقابل؛ فإنّ فرنسا[5] تعارض ذلك بكلّ ثمن، فلا تتوانى في خلق أفظع أنواع المشكلات للدول التي تحتلها عندما تقدم على هذا التصرف، والدخول معها في توتر، ويفهم كثير من اللسانيين أنّ مآخذ فرنسا على مالي، في ضوء الظروف الراهنة، تتمظهر في أنه بالإضافة إلى موقف مالي المتحفظ اقتصادياً وثقافياً تجاهها، فهناك موقف لساني آخر، متمثل في التنديد القومي المحموم ضد استعمال اللغة الفرنسية في الخطابات الرسمية، والذي لا يمكن أن يناقش حسب علمي في مستويات رفيعة بصورة سهلة في كثير من الدول الإفريقية الفرنكوفونية، حيث دعت الحركات القومية إلى إحلال اللغات الوطنية مقام اللغة الاستعمارية، وهذا يشير إلى شيء من الوعي المتنامي يوماً بعد آخر، أدى إلى اتخاذ هذا الموقف الناضج، ولكن بلا جدوى!

ولا تبعد عنها الغابون التي أضحت تستعمل اللغة الإنجليزية في نظامها التعليمي من المرحلة الأساسية لتصبح ثنائية لغوية استعمارية؛ ما يبعث على القلق مما ستخبئه لها الأيام القادمة!

ويؤكد (ويدراغو) الفكرة نفسها في أماكن كثيرة من كتابه، وبصورة واضحة، يمكن تحليل ما أورده مفصلاً بطريقة رياضية مختصرة ومهذبة بالطريقة

(٤) راجع: OUEDRAOGO، ص ٢٤.

(٥) تسعى فرنسا إلى إيجاد تعليم انتقائي طبقي، والقصد من ذلك تكوين نخبة مثقفة تثقيفاً فرنسياً، تفوض إليها على المدى المتوسط والبعيد صلاحية تنفيذ مخططات فرنسا السياسية والاقتصادية والثقافية، مقابل شريحة متعلمة من ذوي النفوذ المتوسط، وخصوصاً على المستوى الاجتماعي، راجع: جوانب من تأثير الفرنكوفونية في نظام التربية والتعليم بالمغرب، د. خالد الصمدي، الموقع Matarmatar.net

الآتيــة: (ت ل = م ب)، تعنــي هــذه الدائــرة أنّ (التخطيط اللغوي أو التربوي) يســاوي (المشي على البيض) في إفريقيا، وهو يســتند في ذلك إلى أدلة، مفادهــا: أنّ نظم أكثر الدول فــي غرب إفريقيا، أو إفريقيا كلها هشّــة؛ وأيُّ إصلاح لغوي أو تربوي يهدد اســتقرارها، فيمكن أن يوقع الدولــة فيما لا تحمد عقباه[1]؛ ذلك أنّ المستعمرين لم يقفوا عند هذا الحدّ «بل إنهم بالإضافــة إلى ذلك؛ صبّوا جامَّ عنصريتهم على الأفارقة مثلما فعل هتلر مع اليهود»[2].

عامل التخطيط اللغوي:

إنّ التخطيط عامل مهم في تأسيس الدول، وهذا التخطيط، سواء كان قريباً أم بعيد المدى، يوفّر مســاراً للاســتمتاع بحياة أفضل ثقافياً واقتصادياً واجتماعيــاً.. إلخ، ويدخل في ذلك «التنبؤ باحتياجات المستقبل في ضوء إمكانات الحاضر والقــوة المؤثرة فيه، والعمل الإيجابي الهادف نحو تحقيق هذه الاحتياجات»[3].

لقــد اطلعــت علــى (التخطيــط اللغوي في العالــم) لـــ (Jacques Leclerc ٢٠١٠ م) انطلاقــاً من مقالاتــه المتنوعة حول لغات إفريقيا، واحدة تلو الأخرى، وطريقة ترســيمها وتخطيطها، ســواء كانت أحاديــة أم ثنائية أم متعــددة، وعلى ضــوء هذه القــراءة المتكررة استنتجنا مجموعة من القضايا السوسيولغوية، يمكن رسمها – حسب فهمنا – على ضوء الوضع الراهن للغات الإفريقية فيما يأتي:

الدول الإفريقية	ل. رسمية	ل.و.غ١	٪	ف.ل.أ٪
إريتريا	(ك. ل. و)	تيغرنا	٥٣	
غينيا الاستوائية	إسبانية + فرنسية	مافانغ	٨٠	١
غامبيا	إنجليزية	لا		
ليبيريا	إنجليزية	لا		
مالاوي	إنجليزية	لا		
ناميبيا	إنجليزية	لا		
أوغندا	إنجليزية	لا		
زامبيا	إنجليزية			
بوتسوانا	إنجليزية	تسوانا	٧١	
غانا	إنجليزية	لا		
سيراليون	إنجليزية	لا		
جنوب السودان	عربية جوبا			
موريشيوس	إنجليزية + فرنسية	كريول	٥٣	
نيجيريا	إنجليزية + ل وطنية	لا		
كينيا	إنجليزية سواحلية	لا		
غينيا بيساو	برتغالية	لا		
ساوتومي وبرنسيب	برتغالية	؟		
أنغولا	برتغالية	لا		
موزمبيق	برتغالية + ل وطنية	لا		
كابفير	برتغالية + كريول	كريول	٩٨	
السودان	عربية	ل سودانية	٥١	

(١) Rakissouiligri Mathieu OUEDRAOGO. planification et politiques linguistiques dans certains pays sélectionnés d'afrique de l 'ouest. p26 &40. Ed. Mulualem Seyoum. L'UNESCO. 2001.

(٢) أوروبا والتخلف في إفريقيا، ص ٣٢٧.

(٣) دليل التخطيط التربوي لمحو الأمية، عبد الفتاح صالح شريف، ص ٣١، منشورات إيسسكو، ٢٠٠٤م، الرباط.

موريتانيا	عربية	حسانية	٨٠	٢
ليبيا	عربية	له. ليبية	٦٧	
المغرب	عربية	له. مغربية	٦٠	
مصر	عربية	له. مصرية	٦٦	
تونس	عربية	له. تونسية	٩٢	
جيبوتي	عربية + فرنسية	صومالي (عيسى)	٦١	٢،٨
الجزائر	عربية؟	له جزائرية		
تشاد	فرنسية + عربية	لا		٥
كوت ديفوار	فرنسية	لا		١
مالي	فرنسية	لا		٠،١
غينيا كوناكري	فرنسية	لا		٢
بنين	فرنسية	لا		١٣
بوركينافاسو	فرنسية	موسي	٥٣	٤،٧
الغابون	فرنسية	لا		٦
النيجر	فرنسية	لا		٩
ج. كونغو لديمقراطية	فرنسية	لا		٦
السنغال	فرنسية	لا		٧
توغو	فرنسية	لا		
مدغشقر	فرنسية	ملغاشية	٩٨٪	١
الكنغو برازافيل	فرنسية + ل وطنية	مونوكوتوبا	٥٠	١،٢
الكاميرون	فرنسية + إنجليزية	؟		
جنوب إفريقيا	ك ل و + إنجليزية	لا		
زيمبابوي	ك ل و + إنجليزية	شوانا	٥٤	
سيشل	ك ل و + إنجليزية + فرنسية	كريول	٩٥	٠،١
إثيوبيا	ل وطنية	أمهرية	٢٩٩٣	
سوازيلاند	ل وطنية + إنجليزية	سواتي	٨٨	
تنزانيا	ل وطنية + إنجليزية	سواحلية	٩٣	
الصومال	ل وطنية + عربية	صومالي	٧٢	
جزر القمر	ل وطنية + فرنسية + عربية	قمرية	٩٦	٠،٣
إفريقيا الوسطى	ل وطنية + فرنسية	سانغو	؟	٣،٧
بوروندي	ل وطنية + فرنسية	كيروندي	٩٨	٤
رواندا	ل وطنية + فرنسية	كينيارواندا	٩٨	٠،١
ليسوتو	ل وطنية + فرنسية + إنجليزية	زوتو	٩٦	

كان هَمُّنا في هذا الجدول استعراض الدول الإفريقية واحدة تلو الأخرى، مع تحديد اللغة الرسمية المختارة بها، وسنرى مجموعة من الخيارات التي يمكن استعراضها كما يأتي:

- يُلاحَظ أنّ هناك مجموعةً قليلةً من الدول الإفريقية التي اختارت أحادية لغوية وطنية في قانونها الأساسي، لتكون صدى لسياستها اللغوية.

- ومن هذه الدول دول اختارت أيضاً أحادية اللغة، مع المعاهدة بتخطيط اللغات الوطنية.

- ومن هذه الدول دول اختارت ثنائية لغوية مؤسساتية، فساوت بين اللغات الاستعمارية والوطنية.

– يُلاحَظ أنّ هناك دُوَلاً اختارت ثنائية لغوية استعمارية رسمية.

– يُلاحَظ أنّ هناك دولاً اختارت التعدد اللغوي الرسمي بين لغتين أجنبيتين؛ إضافة إلى لغات وطنية.

– في المقابل؛ هناك دول انتخبت لغات استعمارية فقط في قوانينها، أي لم تول أيَّة أهمية للغاتها الأصلية.

– وأخيراً.. يُلاحَظ أنّ هناك بلداناً انتخبت لغات استعمارية مع وجود (ل. و. غ)[1].

إنّ التربية والتعليم تتطلبان مجهوداً على مستوى التجهيز، أو على مستوى التقويم والتخطيط؛ كلّ ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بالقدرة الاقتصادية، وفي الواقع تحسّن (التربية المتقاربة) PEDAGOGIE CONVERGENTE من مردوديات التعليم الأساسي؛ وقد أثبتت النتائج أنّ عدد المتعلمين في تقدّم اليوم، ومع ذلك فإنّ تكاليف (التربية المتقاربة) لكلّ تلميذ أعلى من تكاليف نظيره (أي من المدارس الكلاسيكية التي تدرس بالفرنسية)، ويرجع هذا في جانب منه إلى تكاليف الاستثمار في مرحلة التوسع المرتبطة بتكوين المعلمين و «الديداكتيك» (كلّ ما يختص بالتدريس)، ونظراً للعجز الاقتصادي الذي تعيش فيه أغلب الدول الإفريقية، فإنّ ميزانية التعليم الأساسي ثقيلة جداً، وليس في استطاعة هذه الدول تحمّل جميع نفقاتها، ذلك أنّ ثلث الميزانية التي تخطط لها – أحياناً –تموّل بدعم من شركاء غربيين، أو منظمات حكومية، أو غير حكومية، لأهداف لا يسعنا ذكرها هنا، وهذا مما يثير مخاوف اليونسكو، كما «تهدد الصدمة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية بحرمان ملايين الأطفال في أفقر بلدان العالم من التعليم، ففي حين لا يزال ٧٢ مليون خارج المدارس؛ يخشى من تضافر عوامل: تباطؤ النمو الاقتصادي، تزايد الفقر، وضغوط الميزانية، أن يقوض المكاسب المحصّلة في ميدان التعليم خلال العقد المنصرم»[2].

خاتمة:

إنّ إفريقيا تعيش معضلة كبيرة نظراً لما تطمح إليه، وما تجده في الواقع العملي، ذلك أنها كلما خطّطت لإجراء إصلاح تربوي داع إلى تطوير لغات أصلية؛ اصطدمت بتنمية لغات غربية مقابل إعفاء الديون أو التخفيف منها، أي أنها تعيش بين المدقّ والسندان؛ ويتضح ذلك مثلاً في سياسة فرنسا التي تتزعم الفرنكوفونية، وأتباعها من بلجيكا وكندا، في إطار التسويق للغة الفرنسية عالمياً، حيث تستعمل الضغط الاقتصادي على مجموعة من الدول الإفريقية الفقيرة، كما اتضح ذلك في الإعلان المثير للرئيس ميتران في قمة داكار الفرنكوفونية (٢٤ – ٢٨ مايو ١٩٨٩م)، حيث قال: «إنّ فرنسا سوف تلغي الدين العام للبلدان الإفريقية الخمس والثلاثين الأفقر، وهو ١٦ بليون فرنك في جملته، وفي المقابل يُنتظر من هذه البلدان أن تستمر في ضمان دور التفوق للغة الفرنسية في الحكومة»[3].

إنه من الصعوبة الخروج من هذه المآزق ما دام هناك ارتباط اقتصادي بالدول الكبرى التي تضغط بكلّ ما أوتيت من قوة على الدول الفقيرة، فتوقعها فريسة، لتخضعها لمصالحها الخاصة، وتملي عليها ما تريد، ولا يمنعنا ذلك من أن نطرح إمكانية تطور اللغات الإفريقية في بحوث أخرى.

(١) راجع: قضايا لسانية إفريقية، برزي، ص (٧٥ ، ٧٦).

(٢) راجع: تقرير اليونسكو يحذّر من أنّ الأزمة المالية تهدد بخطر تقهقر التربية في العالم ٢٠١٠م.

(٣) اللغة والاقتصاد، فلوريان كولماس، ت/ أحمد عوض، ص ١٣٧، عالم المعرفة، ع ٢٦٣، ٢٠٠٠م – الكويت.

المشهد الإفريقي

تقرأ في المشهد:

- أهم الأحداث
- إفريقيا بالأرقام
- قالوا عن إفريقيا
- إفريقيا والتنمية
- ذاكرة التاريخ
- فرق وأديان
- آراء ورؤى
- بنك المعلومات (جمهورية ساحل العاج)
- فعاليات

■ حركة رينامو المعارضة في موزمبيق تلغي اتفاقاً للسلام مع الحزب الحاكم:

قالت حركة رينامو المعارضة في موزمبيق إنها ستلغي اتفاق السلام الذي أبرمته عام ١٩٩٢م مع حزب فريليمو الحاكم، والذي أنهى الحرب الأهلية في البلاد، وذلك في أعقاب استيلاء قوات الحكومة على إحدى قواعد الحركة.

وقال فرناندو مازانجا المتحدث باسم حركة رينامو: «انتهى السلام في البلد.. المسؤولية تقع على عاتق حكومة فريليمو؛ لأنها لم تشأ الاستماع إلى مظالم رينامو».

وشنّت حركة رينامو هجوماً على مقر لقوات الأمن في مدينة مارينغي، وذلك على إثر الحملة العسكرية التي شنتها القوات الأمنية على مقر الحركة في جبال غورونغزا.

وكالة رويترز - ٢٠١٣/١٠/٢٣م

■ الأمم المتحدة: انخفاض هجمات القراصنة الصوماليين لأدنى مستوى في ٧ سنوات:

قالت الأمم المتحدة: إن هجمات القراصنة قبالة ساحل الصومال انخفضت إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٦م؛ بسبب تشديد إجراءات الأمن على السفن، وتسيير دول غربية مزيداً من الدوريات البحرية.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون، في تقرير إلى مجلس الأمن التابع للمنظمة الدولية، إن ١٧ هجوماً وقعت في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٣م؛ مقارنة بـ ٩٩ هجوماً في الفترة نفسها من العام الماضي.

وكالة رويترز - ٢٠١٣/١٠/٢٤م

■ نائب الرئيس البورندي يؤدي اليمين الدستورية:

أدى بيرنارد بوسوكوزا النائب الأول للرئيس البورندي، المكلف بالشؤون السياسية والإدارية والأمنية، القسم على الدستور وميثاق الوحدة الوطنية أمام البرلمان، قبل استلام مهامه من سابقه (تيرانس سينونغوروزا).

وكان نائب الرئيس المنصرف قد استقال من منصبه يوم ١٤ أكتوبر مذعناً لضغوط قوية مارسها عليه حزب (الوحدة من أجل التقدم الوطني).

وما يزال الحكم السياسي في بورندي يخضع للاتفاق الموقّع في أغسطس ٢٠٠٠م في أروشا بتنزانيا، والذي يحدد حصص تقاسم السلطة بين مختلف الحساسيات السياسية والعرقية للبلاد بعد الحرب الأهلية التي استمرت لسنوات.

وكالة بانا برس - ٢٠١٣/١٠/٢٤م

■ قادة أفارقة يبحثون تشكيل قوة تدخل سريع:

بدأ قادة أفارقة في جنوب إفريقيا مباحثات، تهدف إلى تشكيل قوة تدخل سريع - لتسوية أزمات القارة - بحلول نهاية العام، وقال رئيس جنوب إفريقيا جاكوب زوما، مضيف القمة التي يشارك فيها بالخصوص رؤساء تشاد وتنزانيا وأوغندا، إن هذه القوة يجب «أن تتيح لإفريقيا التحرك سريعاً وبشكل مستقل؛ للرد على التحديات الأمنية العاجلة التي تواجهها القارة».

وكالة فرنس برس (أ. ف. ب) - ٢٠١٣/١١/٦م

■ الكونغو ومتمردو حركة ٢٣ مارس يوقّعون اتفاقية سلام:

وقّع الكونغو ومتمردو حركة ٢٣ مارس (المهزومون) اتفاقية سلام، لإنهاء تمرد بدأ قبل ٢٠ شهراً في شرق الكونغو.

وتخلّى المتمردون - الذين يتهمون كينشاسا بالنكوص عن اتفاقية أُبرمت في وقت سابق مع حركة أخرى للمنحدرين من أصل توتسي - عن تمردهم بعد تعرضهم لهزيمة من جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية المدعوم بقوة من الأمم المتحدة.

وكالة رويترز - ٢٠١٣/١١/١١م

■ المحكمة العليا في غينيا ترفض كلّ الطعون في الانتخابات البرلمانية:

رفضت المحكمة العليا في غينيا كلّ الطعون المقدمة ضد نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٨ سبتمبر، والتي فاز فيها حزب (تجمع الشعب الغيني) - بزعامة الرئيس ألفا كوندي - بمعظم مقاعد البرلمان.

ويعني هذا الحكم أن حزب (تجمع الشعب الغيني) حصل على ٥٣ مقعداً في الانتخابات، ليفوز على كلّ منافسيه، لكنه أخفق في الفوز بأغلبية

مطلقة في البرلمان المؤلف من ١١٤ عضواً.

وقبل صدور حكم المحكمة العليا هددت المعارضة باستئناف احتجاجات الشوارع الحاشدة التي تحولت إلى العنف في الفترة السابقة على الانتخابات، وكانت الانتخابات البرلمانية الخطوة الأخيرة في عودة مضطربة إلى الحكم المدني منذ انقلاب وقع في ٢٠٠٨م.

وكالة رويترز – ٢٠١٣/١١/١٨م

■ مجلس الأمن يرفض تأجيل محاكمة قادة كينيا:

رفض مجلس الأمن طلباً إفريقياً بتعليق محاكمة الرئيس الكيني أوهورتو كينياتا ونائبه وليام روتو لمدة عام أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهم ارتكابهما جرائم بحق الإنسانية، ويبرر الاتحاد الإفريقي طلبه بمنح كينيا فرصة لمكافحة ما يسمّى (الإرهاب).

وقد حصل مشروع القرار الذي تقدم به الاتحاد الإفريقي على تأييد سبع دول فقط، بينها روسيا والصين، مقابل ثماني دول امتنعت عن التصويت في المجلس المؤلف من ١٥ دولة، منها فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا.

الجزيرة نت – ٢٠١٣/١١/١٩م

■ بدء انتشار القوات الفرنسية خارج عاصمة إفريقيا الوسطى:

قال جيل جارو – المتحدث باسم الجيش الفرنسي – إن القوات الفرنسية بدأت انتشارها في شمال جمهورية إفريقيا الوسطى وغربها لوقف أعمال العنف المتصاعدة في البلاد، وقال جارو إن القوات الفرنسية عبرت الحدود من الكاميرون إلى غرب البلاد.

وأعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أن بلاده لا تعتزم نشر أكثر من ١٦٠٠ عسكري في جمهورية إفريقيا الوسطى، في إطار العملية العسكرية التي انطلقت دعماً للقوة الإفريقية المشتركة (ميسكا).

وكالة رويترز – ٢٠١٣/١٢/٨م

■ ٥٠٠ قتيل في محاولة انقلاب فاشلة بجنوب السودان:

قال دبلوماسيون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إن المنظمة الدولية تلقت تقارير من مصادر محلية بجنوب السودان تفيد بمقتل ما يقرب من ٥٠٠ شخص وجرح زهاء ٨٠٠ آخرين، في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها جوبا في وقت سابق من شهر ديسمبر.

وقالت حكومة جوبا إنها اعتقلت عشر شخصيات سياسية كبيرة، وتلاحق النائب السابق للرئيس فيما يتعلق بانقلاب تمّ إحباطه.

وظهر رئيس جنوب السودان سلفا كير على التلفزيون، وقال إن مقاتلين موالين لنائبه السابق ريك مشار الذي أقيل في يوليو هاجموا قاعدة للجيش في الساعات الأولى من صباح الاثنين في محاولة للاستيلاء على السلطة.

وينتمي كير ومشار إلى جماعتين عرقيتين متناحرتين، وقعت بينهما اشتباكات في الماضي، وبينهما خصومة سياسية منذ أمد طويل.

وكالة رويترز – ٢٠١٣/١٢/١٨م

■ فوز الحزب الرئاسي وحلفائه في الانتخابات التشريعية بمالي:

فاز حزب الرئيس المالي إبراهيم أبو بكر كيتا وحلفاؤه بالأغلبية المطلقة في الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية في مالي التي جرت الأحد، بحسب النتائج الرسمية غير النهائية التي نُشرت مساء أمس الثلاثاء.

ومن أصل ١٤٧ مقعداً تتألف منها الجمعية الوطنية؛ حصل الحزب الرئاسي (التجمع من أجل مالي) على حوالي ٦٠ مقعداً، كما حصل حلفاؤه، ومن بينهم أبرز الأحزاب المالية (التحالف من أجل الديمقراطية في مالي)، على أكثر من ٥٠ مقعداً؛ أي ما مجموعه ١١٥ مقعداً.

وسيحصل (الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية)، وهو حزب سومايلا سيسي الذي هزمه كيتا في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ١١ أغسطس الماضي، على ما بين ١٧ إلى ١٩ نائباً في الجمعية الوطنية الجديدة، على أن يصبح سيسي زعيم المعارضة البرلمانية.

ووصلت نسبة المشاركة إلى ٣٧,٢٪، مع العلم أنها وصلت في الدورة الأولى إلى ٣٨,٦٪.

وكالة فرنس برس (أ. ف. ب) – ٢٠١٢/١٢/١٨

نيجيريا وجنوب إفريقيا تستحوذان على 95% من الاستثمارات الآتية لإفريقيا جنوب الصحراء:

كشفت دراسة صادرة عن البنك الإفريقي للتنمية عن استحواذ نيجيريا وجنوب إفريقيا على نسبة 95% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أتت إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال العام ٢٠١٢م، والمقدّرة بنحو 15.20 مليار دولار أمريكي.

ويتوقع بنك التنمية الإفريقي ارتفاعاً نسبته ٣٠٪ في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنهاية العام ٢٠١٣م، لتصل إلى 2.26 مليار دولار أمريكي (166.4 تريليون نيرة نيجيرية)، متعدية بذلك الرقم القياسي الذي سجلته القارة الإفريقية في مجال جذب الاستثمارات، وكان 5.22 مليارات دولار أمريكي خلال العام ٢٠٠٦م. ويتوقع البنك الإفريقي للتنمية حدوث نمو في اقتصاد القارة السمراء بنسبة 4.8% بنهاية العام الجاري، ويتوقع البنك كذلك نمو اقتصاد إفريقيا بنهاية العام ٢٠١٤م بنسبة لا تقل عن ٥.٣٪، متعززاً بنمو حركة الصادرات للسلع والمواد الأولية من نيجيريا وغانا وساحل العاج.

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ) - ٢٠١٣/١٠/٢١م

اليونيسيف: سوء التغذية يتسبب في خسارة 7 مليارات فرنك إفريقي لغرب إفريقيا ووسطها:

أعلن أليوس كامواجي ممثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) - اليوم الثلاثاء في الكونغو في برازافيل - أن سوء التغذية يتسبب لبلدان غرب إفريقيا ووسطها سنوياً في خسارة ٧ مليارات فرنك إفريقي على الأقل؛ أي ما بين 2% و 3% من ناتجها المحلي الخام.

واستناداً إلى اليونيسيف؛ فإن 2.3 مليون طفل دون سنّ الخامسة يموتون سنوياً، في غرب إفريقيا ووسطها، وينجم أكثر من مليون من هذه الوفيات عن سوء التغذية، سواء في شكله الحاد أو المزمن.

وكالة بانا برس - ٢٠١٣/١٢/١م

نيباد تموّل بـ 68 مليار دولار 50 مشروعاً إفريقيا بحلول ٢٠٢٠م:

أعلن مجيد بوقرة رئيس لجنة متابعة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) - في باريس؛ خلال تظاهرة (يوم الشراكة الاقتصادية بين فرنسا وإفريقيا) - أن (نيباد) ستموّل حوالي 50 مشروعاً إفريقياً بتكلفة قدرها ٦٨ مليار دولار أمريكي بحلول ٢٠٢٠م. وعلاوة على وزراء الاقتصاد والمالية في البلدان الإفريقية وفرنسا؛ شهدت التظاهرة كذلك حضور ما لا يقل عن 560 مسؤول شركة إفريقية.

وكالة بانا برس - ٢٠١٣/١٢/٦م

الأمم المتحدة: ١٦ مليوناً في منطقة الساحل في إفريقيا يتهددهم الجوع:

قال مسؤول في الأمم المتحدة أن نحو ١٦ مليون شخص يتهددهم خطر الجوع في منطقة الساحل بالقارة الإفريقية العام القادم؛ نتيجة للصراعات والزيادة السكانية السريعة؛ برغم جودة المحاصيل وهطول الأمطار. وتسبّب العنف في شمال نيجيريا وشمال مالي وإفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى ارتفاع عدد المواليد، في نقص الطعام وارتفاع أسعاره في منطقة السافانا، وفي النيجر - على سبيل المثال - وصل معدل الإنجاب 7.6 طفل. وقال روبرت بايير - من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية -: «إن أحدث بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أظهرت أنه تمّ تحصيل 58% فقط من المبلغ المطلوب لعام ٢٠١٣م، وهو 1.7 مليار دولار».

وجاء في البيانات الأولية لمكتب الأمم المتحدة أن انعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل العام القادم سيزداد بنسبة ٤٠٪؛ مقارنة بعام ٢٠١٢م الذي شهد معاناة ١١.٣ مليون شخص من نقص الغذاء، وتطلّب ذلك مساعدات من المانحين تبلغ ١.٧ مليار دولار.

وكالة رويترز - ٢٠١٣/١٢/١١م

دول في إكواس تساهم بـ ٥٠ مليون دولار لإنجاز طريق إقليمي:

وافقت خمس دول أعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس) - معنية بتنفيذ مشروع الطريق الرابط بين أبيدجان ولاغوس - على المساهمة بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي (كرأسمال مبدئي) لضمان تسريع عملية إنجاز هذا المحور الذي يبلغ طوله 1028 كيلومترا. وذكرت مفوضية (إكواس) أن اللجنة المشرفة لاحظت - في ختام اجتماعها الوزاري الثالث المنعقد بالعاصمة السياسية الإيفوارية (ياموسوكرو) - أن هذا المبلغ سيساهم في تمويل الأنشطة التحضيرية، وفي تقديم دليل التزام إضافي من البلدان لفاعلي القطاعين العام والخاص المهتمين بالاستثمار في هذا المشروع، وهو طريق سريع من ستة ممرات، يتوقع منه أن يسمح بتصريف 75% من السلع المنقولة في الإقليم، حيث سيربط معظم موانيها الرئيسة.

وكالة بانا برس - ٢٠١٣/١٢/١٢م

قالوا عن.. أفريقيا

«مشاكل الفقر والجوع والصراعات والحروب الطائفية والسياسية والتمييز التي تعاني منها إفريقيا ليست ذاتية؛ بل فرضها الاستعمار، وما يُصرف على السلاح في القارة يساوي ١٠ أضعاف احتياجاتها الأساسية، فالحروب بين الدول والقبائل في إفريقيا زادت على ٣٠٠ حرب خلال القرن العشرين.. يجب على الأمّة الإسلامية - حكاماً ومحكومين - الالتفات إلى إخوانهم في إفريقيا وغيرها، وتقديم الدعم اللازم لهم في كافة المجالات التي يحتاجونها».

د. القره داغي، الأمين العام لاتحاد علماء المسلمين، خلال افتتاحه مشروع (الدعوة والتعريف بالإسلام في إفريقيا).

«على إفريقيا ضمان أمنها بالكامل لتتمكن من التحكم بمصيرها، ونحن على استعداد لتقديم مساعدة بشكل تأهيل وتدريب قوات إذا شكّلت القارة قوة للتدخل السريع، كما أننا مستعدون للمشاركة في أعمال تشكيل هذه القوات، ويمكننا القيام بمهام التدريب حتى عشرين ألف جندي كلّ سنة».

الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، في كلمته خلال مؤتمر بباريس حول (السلام والأمن في إفريقيا)، ٢٠١٣/١٢/٦م.

«سنواصل العمل عن كثب مع الاتحاد الإفريقي في مجال السلام والأمن، ولبناء التعاون في التنمية الاقتصادية، هناك الكثير الذي يمكن أن نفعله لتحسين معيشة الناس في إفريقيا، وهناك الكثير مما يجري تنفيذه بالفعل في مجال التدريب، حيث تستضيف الصين عدداً من الطلاب الأفارقة، إن زيادة التعاون بين إفريقيا والصين سيسفر عن نظام دولي أكثر إنصافاً وعدالة، ويخدم بصورة أفضل مصالح الدول النامية».

ليو ياندونغ نائبة رئيس الحكومة الصينية، خلال لقائها رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما، بمقر مفوضية الاتحاد الإفريقي، ٢٠١٣/١١/٢٥م.

المنتدى الاقتصادي الدولي الـ ١٣ حول إفريقيا:

عُقد المنتدى الاقتصادي الدولي الـ ١٣ حول إفريقيا في باريس، بحضـــور الوزير الأول الإيفواري دانيل كابـــلان دونكان، والعديد من الشخصيات السياسية والاقتصادية والإفريقية البارزة.

وافتُتح المنتدى المنظم تحت محور (الاســـتفادة من الموارد الطبيعية من أجل التحول الاقتصادي) بمائدة مستديرة حول مكانة إفريقيا في المشهد الاقتصادي العالمي الجديد، تحدث خلالها رئيس المصرف الإفريقي للتنمية دونالد كابيروكا والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا كارلوس لوبيس.

وناقش المشـــاركون في المنتدى (مستقبل موارد الطاقة في إفريقيا) و (التحول الهيكلي من أجل اندماج أفضل في سلاسل القيم الإقليمية والعالمية).

وبيّنت ورقة قُدّمت في المنتدى أن «موارد الطاقة تمثّل أكثر من ٥٠٪ من إنتاج المواد الأولية في إفريقيا، بما فيها المنتجات الزراعية، ومع أنها موارد اقتصادية صعبـــة الإدارة، يمكن للمنتجات النفطية والغازية أن تكون عاملاً مهمّاً في التحول الاقتصادي في إفريقيا».

وكالة بانا برس – ٢٠١٣/١٠/٨م

احتياطيات ضخمة من الغاز الصخري في ٧ دول إفريقية:

كشف البنك الإفريقي للتنمية أن ٧ دول إفريقية تملك احتياطيات ضخمة من الغاز الصخري، مشيراً إلى أن استخراج تلك الاحتياطيات سيؤدي إلى هبوط أسعار الغاز عالمياً؛ على خلفية انخفاض استهلاك الغاز الطبيعي.

جاء ذلك في تقرير أصدره البنك الإفريقي، أكد من خلاله أن أكبر هذه الاحتياطيات موجود في جنوب إفريقيا وليبيا والجزائر، كما توجد كميات مهمة من الغـــاز الصخري في كلٍّ من تونس والمغرب وموريتانيا.

المتحدث باسم البنك الإفريقي للتنمية أشار إلى أن التقنيات الحديثة ستســـاعد في زيادة المردود الاقتصادي لاســـتخراج الغاز الصخري، وبالتالي سينعكس بالفائدة على المنطقة.

قناة روسيا اليوم (R T) – ٢٠١٣/١٠/٢٣م

القمة العربية الإفريقيـــة.. الكويت تقدم مليار دولار قروضاً ميسرة لإفريقيا:

أعلن أمير دولة الكويت الشـــيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس القمة العربية الإفريقية الثالثة عن تقديم الكويت قروضاً ميسرة للدول الإفريقية بمبلغ مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، إلى جانب تخصيص جائزة ســـنوية بمبلغ مليون دولار باسم الدكتور عبدالرحمن السميط، تختص بالأبحاث التنموية في إفريقيا.

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها في افتتاح أعمال القمة العربية الإفريقية التي استضافتها دولة الكويت على مدى يومين.

وقـــال: «يســـرني أن أبلّغكم بأني قد وجهت المســـؤولين في الصندوق الكويتي للتنمية بتقديم قروض ميســـرة للدول الإفريقية بمبلغ مليار دولار على مدى الســـنوات الخمس القادمة»، ناهيك عن الاستثمارات لعدد من الشركات الكويتية في مختلف القطاعات.

وكالة بانا برس – ٢٠١٣/١١/١٩م

الإنترنت قد يضيف ٣٠٠ مليار دولار إلى اقتصاد إفريقيا بحلول ٢٠٢٥م:

أظهرت دراسة جديدة لشركة الاستشارات الدولية (ماكنزي أند كومباني) أن الأفارقة الذين يقضون وقتاً على الإنترنت قد يضيفون ٣٠٠ مليار دولار إلى اقتصاد القارة بحلول ٢٠٢٥م.

ووفقاً لتقديرات (ماكنزي) فإن ١٦٪ فقط من ســـكان إفريقيا البالغ عددهم مليار نسمة يستخدمون الإنترنت.

وتقدّر (ماكنزي) أن القطاع قد ينمو بما يجعله يشكل ٥٪ إلى ٦٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي، لكن إذا سار بنفس معدلات مستخدمي الهواتف المحمولة في إفريقيا؛ فإنه قد يضيف ١٠٪ أو ٣٠٠ مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي بحلول ٢٠٢٥م.

وجاءت السنغال وكينيا في المقدمة من حيث مساهمة الإنترنت فـــي الاقتصاد، وبلغت ٣,٣٪ و ٢,٩٪ على الترتيب، وهي مســـتويات تضارع فرنسا وألمانيا، لكن (ماكنزي) قالت إن جنوب إفريقيا والمغرب قد يبرزان ككقائدَيْن رقميَّيْن للقارة.

وكالة رويترز – ٢٠١٣/١١/٢١م

اتفاق سوداني إثيوبي على إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين:

اتفق الســـودان وإثيوبيا على إنشاء منطقة تجارية واقتصادية حرة على الحدود المشتركة بين البلدين، يكون نصفها داخل الأراضي الإثيوبية والنصف الآخر داخل السودان، وذلك حتى تكون منطقة جذب لاستثمارات البلدين.

وقال الرئيس السوداني عمر البشير – في المؤتمر الصحافي المشترك مع رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي ماريام ديسالين في ختام أعمال اللجنة العليا المشتركة –: «إن هذه المنطقة ستدفع بعلاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين»، مشـــيراً إلى الإمكانيات والمزايا التي يتمتع بها كلٌّ من السودان وإثيوبيا.

وأوضـــح أن المباحثات التي جرت بين الجانبين تمخض عنها توقيع ١٤ اتفاقية في مجالات التجارة والاستثمار والكهرباء والحكم الفيدرالي والجمارك والشباب والرياضة والتعاون المصرفي، وأضاف أن هـــذه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية غطت كلّ مجالات التعاون.

وكالة السودان للأنباء (سونا) – ٢٠١٣/١٢/٥م

ذاكرة التاريخ

■ إمبراطورية الماندنجو الإسلامية:

كوّن ساموري توري SamoryToure إمبراطورية إسلامية من قبائل الماندنجو التي نجح في توحيدها تحت زعامته.

لم تذكر لنا المراجع إذا كان ساموري قد انتمى إلى إحدى الطرق الصوفية التي انتشرت في غرب إفريقيا، ولكن من المؤكد أنه كان من ضمن الزعماء الأفارقة الذين أعلنوا الجهاد ضد الوثنيين ثم الفرنسيين بعد ذلك.

وقد أدى ساموري دوراً كبيراً في غرب إفريقيا، واصطدم بالفرنسيين، ودام الصراع بين الطرفين أكثر من عشرين عاماً، نجح ساموري خلالها في بث الفزع والرعب في قلوب الفرنسيين، حتى إن كثيراً من الكتاب الفرنسيين وصفوه بأنه (دموي متعطش للدماء)، فألف ديبوك كتاباً بعنوان Samory le sanglant، بينما وصفه بعض القادة الفرنسيين بأنه (من أمهر القادة العسكريين)، حتى شبهه القائد الفرنسي بيروز بأنه (بونابرت السودان).

ولد ساموري في (ساندكورو) في جنوب شرق (كنكان) في أعالي حوض نهر ميلو أحد روافد النيجر، وقد اختلف الباحثون في تاريخ مولده، ولكن من المرجح أنه يقع بين سنتي ١٨٣٠م – ١٨٣٥م.

وقد تلقى ساموري في صباه تعليماً دينياً على يد والده (لافيا توري)، وأكمل تعليمه الديني على يد أحد المرابطين.

وقد وقعت حادثة لساموري كان لها أكبر الأثر في نشأته العسكرية، فقد حدث أن وقعت والدته في أسر أحد الزعماء، ويدعى (سيزيه)، عام ١٨٥١م، وكان على ساموري لكي ينك أسرها أن يعمل لعدة سنوات في خدمة جيش (سيزيه)، فقبل ساموري.

أراد ساموري تكوين إمبراطورية كبيرة من الماندنجو في أعالي النيجر، فاتخذ (بيساندوجو) عاصمة له (١٨٧٢م)، ثم استولى على (كنكان) (١٨٧٢م)، وتطلع لمد نفوذه شمالاً جنوب النيجر.

وفي عام ١٨٨١م نقل ساموري عاصمته من (بيساندوجو) إلى (جيبليه) في الجنوب، وذلك في محاولة للاستفادة من مناجم بوريه الغنية بالذهب، والتي استغلها الحاج عمر من قبل لشراء ما يلزمه من الأسلحة، وركز ساموري نشاطه العسكري نحو الضفة اليمنى لنهر النيجر تجاه القرى الغنية بالخيول والملح، فهاجم القرى الضعيفة، واستولى عليها، وأسر عدداً كبيراً من أهلها، وأجبرهم على العمل في خدمة جيشه.

ويمكن تقسيم دولة ساموري إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: اتسمت ببناء مجتمع جديد ودولة جديدة، وذلك قبل عام ١٨٨٤م.

والمرحلة الثانية: امتدت من ١٨٨٥م – ١٨٨٨م، واتسمت هذه المرحلة بالصبغة الدينية، وإعلان ساموري الجهاد لنشر الإسلام بين الوثنيين، وفتحه العديد من المدارس لتحفيظ القرآن، والتوسع في إنشاء المساجد.

المرحلة الثالثة والأخيرة: تبدأ من عام ١٨٨٩م – ١٨٩٨م، وقد اصطبغت بالصبغة العسكرية، وقد اصطدم ساموري بالفرنسيين طوال المراحل الثلاث، ولكن اختلفت حدّة هذا الصدام من مرحلة الى أخرى، فقبل عام ١٨٨٤م اقتصرت العلاقة بينه وبين الفرنسيين على مجرد المناوشات العسكرية، ولكن بعد عام ١٨٨٤م هاجم ساموري الفرنسيين بعنف.

وصف القائد الفرنسي بيروز إمبراطورية ساموري وصفاً دقيقاً، فقد التقى بساموري في عام ١٨٨٧م، وعقد معه اتفاقية، وذكر بيروز أن دولة ساموري انقسمت إلى ١٦٢ إقليماً، احتوى كلّ إقليم على عشرين قرية، تختلف كلّ منها عن الأخرى من حيث المساحة، وقد شملت إمبراطوريته العديد من الأسواق، مثل سوق الذهب والعاج والماشية، ونالت بعض الأسواق شهرة كبيرة، مثل سوق كمباي ونورا وكوروسا، وكانت هذا الأسواق مراكز مهمة، ربطت بعض أجزاء الإمبراطورية بسيراليون وفوتاجالون، كما اشتهرت (سنساندنج) بأنها سوق كبير للحبوب، أما (كنكان) فكانت من أشهر المراكز التي حصل منها ساموري على الذهب والعاج، وذاعت شهرة (بيساندوجو) بأنها من أهم مراكز النسيج والأسلحة، وعُرفت (كنيبا) بأنها مركز تجاري مهم للتجارة مع الفرنسيين في الملح، وعُرفت (كورا) بإنتاج الذهب والخيول والأرز والمنسوجات والأسلحة.

التنظيم العسكري:

أما بالنسبة للتنظيم العسكري؛ فقد اعتمد ساموري على جنود السوفا، فكان زعيم كلّ قرية مسؤولاً عن الأمن، وعليه تزويد الجيش بالمجندين من كلّ القرى، وكانت فترة الخدمة في الجيش غير محددة، فيبقى المجندون فيه حتى يحلّ محلهم مجندون آخرون، وكان على كلّ حاكم أن يجند جيشاً من أبناء المقاطعة التي يحكمها، وفي أوقات السلم يعود المجندون إلى ديارهم مرة أخرى لمدة ستة أشهر، يقومون خلالها بالأعمال الزراعية الشاقة، وفي الأشهر الستة الأخرى يتحتم عليهم الحضور على الأقل مرتين أمام زعيمهم المباشر الذي يقرر احتياج الجيش، إمّا العودة مرة أخرى إلى الجندية، وإمّا العودة إلى ديارهم.

هذا، وقد نجح ساموري في تكوين جيش كبير من الماندنجو، وكان يتولى أسر الأطفال ويعمل على تنشئتهم تنشئة عسكرية، ولتدعيم قواته وإمدادها بالأسلحة الحديثة كان يقوم ببيع الرقيق لشراء الأسلحة التي أنشأ لها المصانع لتطويرها.

وكان على كلّ قرية زراعية تخصيص مساحة من الحقول؛ تكفي لإطعام الجيش في أوقات الحرب.

أقسام الجيش:

قسّم ماسوري قواته إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: المجموعة ذات البنادق سريعة الطلقات، وهدفها محاربة الفرنسيين والتصدي لهم.

المجموعة الثانية: كانت مسؤولة عن حراسة المواطنين وحمايتهم.

المجموعة الثالثة: كانت مسؤولة عن ضمّ أرض جديدة تجاه الشرق، وكانت هذه المجموعة تعمل على مدّ حدود الإمبراطورية سنة وراء الأخرى.

هذا، وقد وجدت دول إسلامية في المنطقة، وإن لم تكن بنفس تنظيم الممالك السابقة وقوتها، مثل (الولوف) في كايور، و (الساراكولي) في سنغنميا.

المصدر كتاب: (بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث)، تأليف: إلهام محمد علي ذهني، ط ١، مكتبة الأنجلو المصري، ٢٠٠٩م.

اتحاد علماء افريقيا: هناك تضخيم لما نشر حول حظر الإسلام في انجولا:

قال اتحاد علماء إفريقيا في بيان أنه أجرى اتصالات بالجالية المسلمة بأنجولا لاستيضاح حقيقة ما تناقلته وسائل الإعلام عن قيام السلطات الانجولية بهدم المساجد وحظر الدين الإسلامي .

وأكد الاتحاد في بيان أصدره بالخصوص أن تلك الأخبار مبالغ فيها وتم تضخيمها ،إلا أن الاتحاد طالب الحكومة الانجولية بإصدار بيان رسمي حول حقيقة ما نشر في وسائل الإعلام. مشيرا إلى أن الوضع هناك يدل على معاناة للأقلية المسلمة في أداء شعائرهم الدينية.

موقع اتحاد علماء إفريقيا – ٢٠١٣/١١/٢٧م

براءة ٣ لبنانيين يشتبه في انتمائهم لحزب الله الشيعي من تهم "إرهاب" في نيجيريا:

برأت محكمة في نيجيريا ثلاثة مواطنين لبنانيين يعتقد أنهم أعضاء بحزب الله الشيعي من تهم بـ»الإرهاب»، ومع ذلك، صدر حكم بالسجن مدى الحياة بحق واحد من الثلاثة بعد إدانته بمخالفة مرتبطة بالسلاح.

وألقي القبض على اللبنانيين الثلاثة في مايو الماضي بعد اكتشاف مخبأ أسلحة في مدينة كانو، شمالي نيجيريا. وذكرت السلطات النيجيرية أن الأسلحة تتضمن بنادق وأسلحة مضادة للدبابات وصواريخ أر بي جي.

واتهم الثلاثة بالتآمر لشن هجمات ضد أهداف غربية وإسرائيلية في نيجيريا.

وقال باسي إيتانغ، مدير جهاز أمن الدولة في كانو، عقب اكتشاف المخبأ إن «هذا من أعمال حزب الله» ، لكن القاضي الذي نظر في القضية قال إنه لا توجد أدلة على أنهم خططوا لمثل هذه الهجمات.

شبكة bbc الإخبارية– ٢٠١٣/١٢/١م

رئيس إفريقيا الوسطى مستعد لإجراء محادثات مع الميليشيات المسيحية المتطرفة:

يدرس زعيم جمهورية إفريقيا الوسطى ميشيل جوتوديا إمكانية العفو عن الميليشيات المسيحية المشاركة في أعمال عنف ضد المسلمين ، مما أودى بحياة مئات الأشخاص معظمهم من المدنيين ، مقابل نزع أسلحتهم.

وقال جوتوديا ، وهو أول رئيس مسلم في البلاد، في خطاب عبر الإذاعة الرسمية انه أجرى اتصالا مع مندوب عن الميليشيا المسيحية التي تطالب بإشراكها في الحكومة الانتقالية التي يرأسها.

وقال جوتوديا «أرسلت (الميليشيا) مبعوثا إلينا وقال إنهم يريدون إلقاء أسلحتهم ومغادرة الأحراش لكنهم يخشون على سلامتهم. طرحوا شروطا...طلبوا العفو والمشاركة في الحكومة.»

وأضاف «الاتصالات بدأت بالفعل وسنواصل هذه الاتصالات من اجل السلام لجميع مواطني إفريقيا الوسطى..لا نرى الخطر لان هذا ثمن السلام.»

وهاجمت الميليشيا المسيحية العاصمة بانجي الأسبوع الماضي مما أدى إلى مقتل مئات الأشخاص وشرد ١٨٩ ألف آخرين .

وقال متحدث باسم الحكومة إن جوتوديا لم يستبعد أيا من المطالب التي طرحتها الميليشيا المسيحية وانه يعتزم التواصل مع جماعات أخرى لإجراء محادثات مماثلة.

وكالة رويترز – ٢٠١٣/١٢/١٦م

■ تقرير الخارجية الأمريكية حول (الحريات الدينية – ٢٠١٢م) ينتقد انتهاكات أنجولا ضد المسلمين:

أفـاد تقرير (الحريات الدينية) الذي تصدره الخارجيـة الأمريكية أن الحكومة الأنجولية تفرض قيوداً تؤثر في المنتمين للأقليات الدينية في البلاد وممارسـتهم لشعائرهم، حيث تفرض الحكومة الأنجولية حداً أدنى لعدد المنتمين لأي ديانة من أجل أن تعترف بها رسـمياً، ولا تعترف الحكومة إلا بـ ٨٣ مجموعة دينية فقط في البلاد، ولم تسجّل أية مجموعات دينية أو أديان أخرى منذ عام ٢٠٠٤م، وقد تقدمت أكثر من ٩٠٠ منظمة بطلبات لتسـجيلها رسمياً في البلاد منذ عام ١٩٩١م، ولكن محاولاتها باءت بالإخفاق، بما في ذلك المجموعات الدينية الإسـلامية، ويُعتقد أن هناك ألفي منظمة تستمر في العمل في البلاد دون أية وضعية قانونية، وتسمح الحكومة لهذه الجماعات بأن توجد وأن تعمل وأن تنمو، ولكن دون أي اعتراف رسمي بها.

وفي أبريل الماضي عقدت الحكومة ورشة عمل لمناقشة المخاوف المتعلقة بانتشار عدد من الجماعات والعقائد الدينية غير التقليدية، وهي في تعريف الحكومة: (الجماعات غير المنتمية أو المتفرعة من الديانة المسيحية السائدة في البلاد).

وقد صرح قادة المجموعات الإسلامية في البلاد أن المسلمين لا يستطيعون أن يمارسوا شعائر دينهم بحرية لأن الحكومة لا تعترف بالإسلام، ودائماً ما كانت تتدخل من أجل إغلاق المساجد والمدارس والمراكز المجتمعية التابعة للمسلمين، وبالرغم من أن المسؤولين الحكوميين يؤكدون أنهم يقومون بحماية الجماعات الدينية غير المعترف بها قانوناً، ولا توجد سياسة ممنهجة لإغلاق المساجد أو المنشآت الإسلامية الأخرى، فإن هناك تقارير متعددة عن إغلاق مساجد ومنع بنائها في البلاد.

وفي يناير ٢٠١٢م منعت الشـرطة في مدينتي دوندو ولوندا نوتر المسـلمين من بناء مسـاجد هناك، بالرغم من حصولهم على رخصة للبناء، وقامت الشـرطة بتدمير أساسـات المساجد، ووجهتهم للبناء في مناطق أخرى غير تلك التي اختاروها، وعندما بدأت عملية البناء في الموقع الآخر قامت الشرطة مرة ثانية بهدم الأساسات، وأخبرتهم أنهم غير مسموح لهم ببناء مساجد على الإطلاق.

وفي مايو ٢٠١٢م في مدن كويتو وبي قامت هيئة التفتيش الجنائي التابعة للشرطة بإغلاق أبواب مبنى سـكني وتجاري يُعتقد أنه كان يستخدمه المسلمون مسـجداً، وقال ممثلو الهيئة أنهم لديهم أوامر بإغلاق المبنى، ومنعوا المسـلمين من الصلاة فيه، وقد كتب زعماء المسـلمين في تلـك المدن والبلدان خطابات مناشدة للهيئة للسماح لهم بالصلاة، ولكنهم لم يتلقوا أية ردود.

كما يقوم الزعماء الدينيون المسـيحيون وقادة المجتمع بانتقاد الإسـلام فـي مختلف اللقاءات وفي الصحافة أيضاً، وفي أبريل ٢٠١٢م قام أحد المشـاركين – في ورشـة عمل تنظمها الحكومة بشأن انتشار (الأديان غير التقليدية)، وهو مصطلح يُشار به إلى غير الديانة المسيحية – بانتقاد الإسلام، وقال إنه «غير مرحّب به في أنجولا»، وفي يونيو ٢٠١٢م نشرت صحيفة إليكترونية مقالاً بعنوان: (دفاعاً عن المسيحية في أنجولا: الإسلام بذور الخراب) [!]، وعلّق عشرات القراء مؤيدين لما جاء في تلك المقالة ووجهة نظر كاتبها.

وقد التقى ممثلون عن السـفارة الأمريكية في البلاد مسـؤولين أنجوليين، وناقشوا معهم حرية العبادة في أنجولا، وشجعوا الحكومة على السـماح للمسلمين بممارسة عبادتهم بحرية وبناء مساجدهم، كما عبّر ممثلو السفارة عن مخاوفهم بشأن استهداف المسلمين والانتهاكات ضدهم، وحثت الحكومة الأنجولية على احترام الحرية الدينية لمواطنيها، كما التقى ممثلو السفارة الزعماء المسلمين، وتحدثوا عن التسامح الديني واحترام الإسـلام في أثناء خطبة عيد الأضحى بمسـجد في لواندا، وفي الجلسات الخاصة شجّع ممثلو السـفارة المسلمين والمسيحيين على التحاور بصورة مستمرة، والعمل على دعم بعضهم لبعضهم الآخر من خلال الحوار بين الأديان.

موقع وزارة الخارجية الأمريكية – ترجمة التحرير.

جمهورية ساحل العاج:

ساحل العاج (بالفرنسية: Côte d›Ivoire كوت ديفوار) دولة في غرب إفريقيا.

وترجع تسمية (ساحل العاج) بهذا الاسم إلى تجارة (العاج)، والذي كان يعرض على الساحل كي يباع للبحارة المارين في المحيط الأطلسي.

وقد نالت (ساحل العاج) استقلالها عن فرنسا في عام ١٩٦٠م؛ إلا إنها لا تزال تحتفظ بروابط قوية معها.

وتُعد جمهورية ساحل العاج من أغنى الدول في تلك المنطقة، نتيجة تنوع قطاعها الزراعي، والاهتمام بالمحاصيل التصديرية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

الموقع الجغرافي:

تقع جمهورية ساحل العاج في غرب قارة إفريقيا على ساحل المحيط الأطلسي، ويحدها من الشمال بوركينافاسو ومالي، وتشرف من الجنوب على خليج غينيا والمحيط الأطلسي، ومن الشرق غانا، ومن الغرب غينيا وليبيريا.

العاصمة، وأهم المدن:

عاصمتها السياسية مدينة ياموسوكرو، بينما أكبر مدنها ومركزها الاقتصادي مدينة أبيدجان في الجنوب قرب الساحل، ومن أهم مدنها بواكي، وجاجنوا.

المساحة:

المساحة الكليّة: ٣٢٢,٤٦٠ كم٢.
مساحة اليابس: ٣١٨,٠٠٠ كم٢.
مساحة المياه: ٤٤٦٠ كم٢.

المناخ:

تتميز المنطقة الساحلية في جمهورية ساحل العاج بمناخ استوائي، حار، شديد الرطوبة.

والمناخ شبه جاف في أقصى شمال البلاد.

وتمر ساحل العاج بشكل عام بثلاثة مواسم مناخية: دافئ جاف (من نوفمبر إلى مارس)؛ وحار جاف (من مارس إلى مايو)؛ وحار رطب (من يونيه إلى أكتوبر).

التضاريس:

معظم تضاريس جمهورية ساحل العاج أراض منبسطة، وسهول متدرجة، فالجزء الشرقي من البلاد منبسط، كثير الرمال، ويتدرج ارتفاع السطح بدءاً من المحيط الأطلسي، حتى يصل إلى ارتفاع ٣٩٥ متراً فوق مستوى سطح البحر، أما شمالي غرب البلاد فتغلب عليه المناطق الجبلية.

المصادر الطبيعية:

من أهم موارد الثروة الطبيعية في جمهورية ساحل العاج: النفط، والغاز الطبيعي، والألماس، والمنجنيز، والحديد الخام، والكوبالت، والبوكسايت، والنحاس، والذهب، والنيكل، والتانتاليوم، والسيليكا، والطفلة، والكاكاو، والبن، وزيت النخيل، والطاقة المائية.

السكان:

يبلغ عدد سكان ساحل العاج: ١٩,٨٤٠,٠٠٠ نسمة.

التقسيمات العرقية:

يمثّل (الآكان) نحو ٤٢,١٪ من إجمالي السكان، و (الغور) نحو ١٧,٦٪، و (الماندیز الشماليون) نحو ١٦,٥٪، و (الكاروس) نحو ١١٪، و (الماندیز الجنوبيون) نحو ١٠٪، وتمثّل بقية العرقيات نحو ٢,٨٪ (منهم نحو ١٣٠ ألف لبناني، و ٢٠ ألف فرنسي) طبقاً لتقديرات عام ١٩٩٨م.

الديانة:

يشكّل المسلمون ٣٨,٦٪ من إجمالي السكان، والمسيحيون ٣٢,٨٪، وأصحاب المعتقدات المحلية ١١,٩٪، وبلا ديانة ١٦,٧٪، طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٨م.

ملاحظة: غالبية الأجانب (العمال المهاجرين) من المسلمين (٧٠٪) والمسيحيين (٢٠٪).

اللغة:

الفرنسية هي اللغة الرسمية في البلاد، ويوجد نحو ٦٠ لهجة محلية، تُعد (الديولا) أهمها وأكثرها انتشاراً.

النظام الاقتصادي:

تُعدُّ جمهورية ساحل العاج من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للبن والكاكاو وزيت النخيل في العالم، ومن ثمّ فإن اقتصادها شديد التأثر بتذبذبات الأسعار العالمية، لهذه المنتجات الثلاثة، وبالأحوال الجوية كذلك.

وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها الحكومة لتنويع مقومات الاقتصاد؛ فإنه لا يزال يعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة والأنشطة المتعلقة بها، والتي تستوعب نحو ٦٨٪ من إجمالي السكان.

ومنذ عام ٢٠٠٦م أصبح إنتاج النفط والغاز أكثر أهمية من الكاكاو في دفع عجلة النشاط الاقتصادي، ووفقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي؛ فإن عائدات النفط والمنتجات المكررة بلغت ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٦م، في حين بلغت إيرادات الكاكاو بليوناً واحداً خلال الفترة نفسها.

وبعد أن بدأت البلاد باستخراج النفط والغاز الطبيعيين وإنتاجهما؛ أصبحت تصدرهما إلى غانا وتوجو وبنين ومالي وبوركينافاسو، كما استطاعت تأمين حاجتها من الغاز الطبيعي وكميات كافية من الكهرباء، ولا يزال التنقيب عن النفط تقوم به شركات خاصة.

نظام التعليم:

يحاكي النظام التعليمي الإيفواري نظيره الفرنسي بصورة شبه تامّة، وتنقسم مراحل التعليم إلى ثلاث مراحل، هي: التعليم الابتدائي، ويمتد لمدة ست سنوات، والتعليم الثانوي، ويستمر لسبع سنوات، يحصل بعدها الطالب على درجة البكالوريا، ثم التعليم الجامعي ويوجد فقط في أبيدجان، ولا يوجد برنامج مؤسسي لمحو الأمية في ساحل العاج برغم أن ٥٠٪ من السكان لا يجيدون القراءة والكتابة.

النظام السياسي:

نظام الحُكم: جمهوري؛ نظام رئاسي قائم على التعددية الحزبية منذ عام ١٩٦٠م.

التقسيمات الإدارية:

تنقسم ساحل العاج إلى ١٩ منطقة: أجنبي Agneby، بافينج Bafin، باس - ساساندرا Bas-Sassandra، دينجول Denguele، دي - هوت مونتاج Dix-Huit Montagnes، فروماجر Fromager، هوت - ساساندرا Haut-Sassandr، لاكس Lacs، لاجون Lagune، ماراهو Marahoue، موين - كافالي Moyen-Cavally، موين - كومو Moyen-Comoe، نازي - كومو N›zi-Comoe، سفانيز Savanes، سود - باندامـا Sud-Bandama، سود - كومو Sud-Comoe، فالي دو باندامـا Vallee du Bandama، رودوجو Worodougou، زانزان Zanza.

الاستقلال: استقلت ساحل العاج عن فرنسا في ٧ أغسطس ١٩٦٠م.

الدستور: صدر في ٢٣ نوفمبر ١٩٦٠م، وعُدّل مرات عديدة، آخرها في استفتاء شعبي في ٢٣ يوليه ٢٠٠٠م.

النظام القانوني: مستمد من القانون المدني والقانون العرفي الفرنسيّن، وتخضع القوانين لمراجعة قضائية في المجلس الدستوري للمحكمة العليا، وتقبل ساحل العاج السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية؛ مع تحفظات.

السنّ القانوني للانتخاب: مكفول لمن يبلغ الثامنة عشرة، من الذكور والإناث.

التاريخ:

كانت أراضي (ساحل العاج) جزءاً من ممالك غانا ومالي، وبدأ توافد تجار الرقيق إليها في القرن الخامس عشر الميلادي، ففي عام ١٤٨٣م بدأ البحارة الفرنسيون بالتجارة مع الأفارقة في تلك المنطقة، وبعد ذلك تحولت تجارة الرقيق إلى تجارة مهمة، وفي عام ١٦٣٧م وصلت الحملات التنصيرية الفرنسية إلى هناك.

وفي عام ١٨٤٢م اشترى الفرنسيون منطقة (جراند – بسّام) ووضعوها تحت حمايتهم، وعززت المعاهدات التي أبرمها الفرنسيون مع رؤساء القبائل الإفريقية من نفوذ الفرنسيين في هذه المنطقة، وتحولت منطقة ساحل العاج إلى مستعمرة فرنسية حتى عام ١٨٩٥م، وأصبحت جزءاً من مستعمرة غرب إفريقيا الفرنسية.

وبعد الحرب العالمية الأولى بنى الفرنسيون الموانئ والسكك الحديدية، وعبّدوا الطرق، كما زرعوا البن وأشجار المطاط، وأنشؤوا المراكز الطبية.

وفي عام ١٩٣٢م تحولت المستعمرة الفرنسية المعروفة باسم فولتا العليا (تسمّى حالياً بوركينافاسو) إلى جزء من جمهورية ساحل العاج، وفي عام ١٩٤٧م جعل الفرنسيون من هاتين المنطقتين مستعمرتين منفصلتين.

بعد الحرب العالمية الثانية؛ شرع الفرنسيون في تطوير المصادر الطبيعية في جمهورية ساحل العاج، وسرعان ما أصبحت هذه المستعمرة من أغنى مناطق غربي إفريقيا الفرنسية، وفي عام ١٩٤٦م حوّل الفرنسيون منطقة ساحل العاج إلى مقاطعة داخل الاتحاد الفرنسي، وجرى في عام ١٩٥٨م (داخل الجالية الفرنسية) تصويت جعل منطقة ساحل العاج جمهورية ذات حكم ذاتي، وكانت تلك الجاليات بمثابة تنظيم يربط فرنسا الأم بمستعمراتها فيما وراء البحار.

وفي عام ١٩٥٩م انضمت ساحل العاج إلى كلٍّ من: داهومي المعروفة حالياً باسم بنين، وإلى النيجر، وكذلك إلى فولتا العليا التي يُطلق عليها حالياً اسم بوركينافاسو، لتشكل ما يُعرف باسم (مجلس التحالف)، وهو اتحاد فيدرالي غير محدد المعالم.

وفي السابع من أغسطس عام ١٩٦٠م أعلنت ساحل العاج أنها جمهورية مستقلة، إلا أنها أبقت على روابط اقتصادية وثيقة مع فرنسا.

شغل فيليكس هوفيت بويجني منصب رئيس جمهورية ساحل العاج منذ عام ١٩٦٠م حتى وفاته ١٩٩٣م، وهو الشخصية التي قادت حركة الاستقلال في المقاطعات الفرنسية الواقعة في غرب إفريقيا، فخلفه – بنصّ الدستور – رئيس المجلس الوطني هنري كونان بيديه.

وفي عام ١٩٩٥م انتُخب بيديه رئيساً للبلاد بعد أن استبعد الحسن واتارا الذي كان يمثّل الشمال المسلم، ولوران جباجبو الذي كان يمثل الجنوب والغرب النصرانيين.

أطاح الجيش بقيادة روبير جي بالرئيس بيديه، وتم إجراء انتخابات رئاسية في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠م، وأعلن فوز جي بنسبة ٥٢,٧٢٪، واحتل لوران جباجبو المرتبة الثانية بنسبة ٤١,٢٠٪، رفض جباجبو نتيجة الانتخابات، وطلب من مؤيديه الخروج في مظاهرات اضطر على إثرها جي للهرب إلى دولة بنين، وأصبح جباجبو رئيساً للبلاد.

لم ينجح جباجبو في احتواء الشمال المسلم وزعيمه واتارا بعد الانتخابات الرئاسية، ولم يكتف

جباجبو باستبعاد المسلمين سياسياً، بل سعى إلى تصفيتهم جسدياً من خلال تشكيل ميليشيات عسكرية موالية له عُرفت باسم (كتائب الموت)، وتضمّ بالأساس أفراد قبيلته (البيتي)، فضلاً عن الحرس الخاص به، ولقد كان الهدف الأساس لهذه الكتائب هو: تصفية خصومه الشماليين (المسلمين)، وفي مقدمتهم واتارا، فدعا واتارا أنصاره إلى ضرورة العمل على إسقاط النظام، وهنا شهدت البلاد حرباً دينية بين أقلية حاكمة ظالمة وأغلبية مضطهدة، فقامت (كتائب الموت) بذبح المسلمين، وحرق مساجدهم، وكادت تظفر بـ «واتارا» لولا هروبه خارج البلاد.

وتصاعدت الأزمة مرة أخرى في أواخر نوفمبر ٢٠١٠م إثر الانتخابات الرئاسية، عندما أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة التي تضم (الأمم المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا ودول غرب إفريقيا) عن فوز واتارا بنسبة ٥٤٪ مقابل ٤٦٪ من الأصوات لجباجبو، إلا أن رئيس المجلس الدستوري سرعان ما خرج على الملأ ليعلن أن جباجبو هو الفائز بعد أن أحرز ٥١٪ من الأصوات؛ موضحاً أن نتائج التصويت في سبع من المناطق الشمالية المؤيدة لواتارا ألغيت بسبب ما أسماه تجاوزات انتخابية خطيرة، ولم يقف الأمر عند ذلك، بل إن رئيس الوزراء جويلومي سورو أعلن استقالته من منصبه وتأييده لمرشّح المعارضة، فيما تعهد الجنرال فيليب مانجو قائد القوات المسلحة بالولاء لجباجبو، وترافق مع هذه التطورات أعمال عنف محدودة أسقطت عشرات القتلى.

تدخلت قوى دولية وأجبرت جباجبو على التنحي، وتم القبض عليه وتحويله لمحكمة الجنايات الدولية، وأصبح واتارا هو رئيس البلاد.

المسلمون في ساحل العاج:

وصل الإسلام إلى ساحل العاج عن طريق الشمال، وذلك عن طريق التجار المسلمين الذين قدموا من تمبكتو من دولة (مالي) الإسلامية، ونشط هؤلاء التجار في نشر الدعوة في النطاق الجنوبي من ساحل العاج، وحيث ربطت طرق التجارة بين جنوب ساحل العاج ومدن حوض النيجر، مثل جني وتمبكتو، أما القسم الشمالي من البلاد فكان قسماً من أراضي الممالك الإسلامية التي تكونت في حوض النيجر والسودان الغربي، وكان من الطبيعي أن ينتشر الإسلام في هذا القطاع من أراضي ساحل العاج، هذا بينما كان النطاق الجنوبي مجالاً لتنافس تجار شعوب الفولا والهوسة والماندنج من المسلمين في بث الدعوة عبره، ثم وفدت هجرة زنجية إلى ساحل العاج من بين القبائل الوثنية أمثال الشانتي والأجني والباؤل.

ثمّ بدأ الاستعمار الأوروبي يفرض سيطرته على المنطقة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ففرضت فرنسا الحماية على ساحل العاج في سنة (١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م)، وبدأ الزحف الاستعماري من الجنوب، فاستوعبت الممالك الجنوبية من ساحل العاج، بينما قاومت المملكة الإسلامية في شمال البلاد هذا الغزو، ولم تستسلم للاستعمار الفرنسي إلا في سنة (١٣١٠هـ / ١٨٩٣م)، وفي ظل الاستعمار نشطت البعثات التنصيرية، وبرغم هذا لم يتوقف انتشار الإسلام، بل استمر تقدمه بين القبائل الوثنية بتلك البلاد.

ويشكل المسلمون غالبية سكان ساحل العاج كما تشير المصادر الإسلامية، ويتكون المسلمون من جماعات الماندنكا، ومن المالنكي، والديولا، والبمبارا، ومن الموسي، والسنوفو، والوتكي، والفولاني، وأعداد قليلة من الهوسة والولوف، والسنغي، والبربر، والعرب، وغالبية المسلمين بساحل العاج من الماندنج، يليهم الموسي والسنوفو.

وقد تعرض المسلمون للاضطهاد في فترات حكم جباجبو، لكن مع القبض عليه وتولية واتارا مقاليد الحكم في البلاد بدأ المسلمون يشعرون بالأمان والحرية من جديد.

المصادر: الموسوعة العربية، موسوعة مقاتل من الصحراء، موقع ويكيبيديا

فعاليات

■ اتفاقية للتعاون التعليمي بإفريقيا بين المنتدى الإسلامي والهيئة الإسلامية العالمية للتعليم:

أبرمت الهيئة الإسلامية العالمية للتعليم التابعة لرابطة العالم الإسلامي (اتفاقية التعاون التعليمي) مع المنتدى الإسلامي، وتهدف الاتفاقية إلى الاستفادة من مشروع المناهج لإفريقيا الذي أطلقه المنتدى الإسلامي، وشارك في وضعه ما يزيد عن (١٤٠) خبيراً من دول عربية وإفريقية، من أجل صناعة المناهج التعليمية الإفريقية، ما كان له دور كبير في ظهور مجموعة من المناهج التعليمة المتخصصة في إفريقيا، حيث أظهرت الدراسة الميدانية الحاجة الشديدة لمثل هذه المناهج.

وكان مشروع (مناهج العلوم الشرعية للمدارس العربية والإسلامية في إفريقيا) قد حظي عند تدشينه بحضور ومباركة معالي الشيخ الدكتور صالح بن حميد – حفظه الله – إمام المسجد الحرام والمستشار بالديوان الملكي، وجَمْع من الخبراء والعاملين في المجال الخيري في القارة السمراء.

تتكون المجموعة التعليمية من (٥١) كتاباً تعليمياً للطالب، و (٥١) كتاباً تعليمياً للمعلّم، من الصف الأول الابتدائي إلى الصف الثالث الثانوي.

ويتوقّع القائمون على الاتفاقية أن يستفيد من مشروع المناهج آلاف المدارس المنتشرة في أكثر من خمسين دولة إفريقية، كما يُعد اهتمام الهيئة الإسلامية العالمية بهذه الاتفاقية تأكيداً لدورها المحوري والمهم في نشر العلم وتنوير الطلاب المسلمين في إفريقيا بما يهمهم في شؤون دينهم ودنياهم، وسعياً في رفع الكثير من المعاناة عنهم، والتي تنشأ بسبب انعدام المناهج التعليمية المنطلقة من البيئة الإفريقية، والتي تخاطب الطالب الإفريقي بأسلوب مناسب يسهل عليه تقبله والتفاعل معه.

■ مجلة قراءات تنظّم: حلقة نقاشية حول (دور مؤسسات التعليم العربي الإسلامي في مواجهة الاستلاب العقدي والثقافي في جزر المحيط الهندي) بالتعاون مع لجنة إفريقيا بالندوة العالمية:

نظّمت مجلة (قراءات إفريقية) بالتعاون مع (لجنة إفريقيا) بالندوة العالمية للشباب الإسلامي حلقة نقاشية، يوم الثلاثاء ٣ ديسمبر ٢٠١٣م، تحت عنوان (دور مؤسسات التعليم العربي الإسلامي في مواجهة الاستلاب العقدي والثقافي في جزر المحيط الهندي) بمشاركة البروفيسور محمد رشاد إبراهيم (رئيس جامعة جزر القمر)، والدكتور سعيد برهان عبد الله (نائب رئيس جامعة جزر القمر)، وحضور آخرين، وذلك في مقر مجلة قراءات إفريقية بمدينة الرياض.

وناقشت الحلقة التي أدارها الدكتور ربيع الحاج، رئيس لجنة إفريقيا بالندوة العالمية للشباب الإسلامي، تأثير التعليم العربي والإسلامي في الحفاظ على هوية المجتمعات الإسلامية في جزر المحيط الهندي وقيمها.

وتناول المشاركون تاريخ التعليم العربي والإسلامي في جزر القمر بوصفها إحدى الجزر المهمة في المحيط الهندي، والتي تعرضت للاستعمار الفرنسي خلال عقود ماضية، لكنها ظلت تحافظ على قيمها وعقيدتها.

واستعرض المشاركون تاريخ دخول الإسلام في جزر القمر منذ القرن الأول الهجري وحتى وقتنا الحاضر، ودور المؤسسات التعليمية الإسلامية غير الرسمية، ومؤخراً الرسمية، في حفظ عقيدة الشعب القمري الذي يدين ٩٨٪ من سكانه بالإسلام، على الرغم من تعرض البلاد لموجات ثقافية وأجنبية دخيلة كانت تريد انتزاع القمريين من هويتهم الإسلامية.

وطالب الحضور بضرورة تضافر جهود الأكاديميين والدعاة والعلماء والمؤسسات الخيرية والتعليمية في تعزيز الهوية الإسلامية للمسلمين في جزر المحيط الهندي، وهي الجزر التي تقع في المنطقة الشرقية من القارة الإفريقية بين إفريقيا والسواحل الهندية.

■ حلقة نقاشية حول (الحريات الدينية في إفريقيا: أنجولا دراسة حالة) بمعهد البحوث الإفريقية بالقاهرة:

نظّم مركز المعلومات والاستشارات الإفريقية – بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية / جامعة القاهرة – حلقة نقاش بعنوان:

(الحريات الدينية في إفريقيا: أنجولا دراسة حالة)، وذلك يوم الأربعاء الموافق ١١ ديسمبر ٢٠١٣م بمقر المركز.

وتأتي حلقة النقاش لتتناول أوضاع المسلمين في أنجولا، وذلك على خلفية الأحداث التي نشرتها وسائل الإعلام على نطاق واسع من تمييز وتضييق تمارسه حكومة أنجولا ضد المسلمين؛ من حظر للدين الإسلامي، وهدم للمساجد، وتقييد لحرية العبادة.

وقد تمّ تنظيم حلقة النقاش على هيئة مداخلات قصيرة لعدد من الباحثين، غطت أبعاداً عدة للموضوع، تلاها حوار ونقاش مفتوح ركّز بشكل أساسي على المسارات التي يمكن العمل بها، والتوصيات التي يمكن تنفيذها، لمواجهة هذه الأزمة.

■ بمشاركة المنتدى الإسلامي.. ملتقى الإذاعات الإفريقية الهادفة يعقد لقاءه الثاني في الخرطوم:

شارك المنتدى الإسلامي في الملتقى الثاني للإذاعات الإفريقية الهادفة، في العاصمة السودانية الخرطوم، والذي استمر في الفترة من ٢٨ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣م، الموافقة ٢٥ - ٢٧ محرم ١٤٣٥هـ، وذلك بحضور ممثلين عن ٧٠ إذاعة من جميع البلدان الإفريقية.

وأعلن الملتقى، الذي كان المنتدى الإسلامي أحد رعاته الرئيسيين، في ختام اجتماعاته، التي استمرت على مدى ثلاثة أيام، عن قيام اتحاد للإذاعات الإفريقية، بهدف تبادل المعلومات والخبرات والبرامج، وتطوير العمل، ودعم آلية التعاون فيما بين الإذاعات الهادفة، بجانب تدريب العاملين في العمل الإذاعي والإعلام عموماً، ومحاولة توسيع دائرة البثّ لبعض الإذاعات ذات النطاق الضيق؛ ما يمكّنها من القيام بدورها في نشر الوعي بين الشعوب.

وقال رئيس اللجنة التحضيرية لملتقى الإذاعات الإفريقية أحمد العياشي: «إن (اتحاد الإذاعات الإفريقية) أُعلن اليوم بعضوية ٦٠ إذاعة مستوفية للشروط من جميع البلدان الإفريقية»، مشيراً إلى أن الدعوة للملتقى وجّهت إلى نحو ١٢٠ إذاعة من مختلف دول القارة، استجابت منها ٧٠ إذاعة، وأشاد - في هذا الشأن - بحسن التنظيم والإدارة للملتقى، معبراً عن تفاؤله بنجاح الاتحاد وتحقيق غاياته.

واشتمل الملتقى، الذي شارك فيه عدد كبير من الإعلاميين والرموز والمهتمين، على دورات تدريبية في التخطيط الإعلامي، وعمل الخرائط البرامجية، كما أقيمت ورش عمل وجلسات حوار لتعزيز التواصل والاستفادة من التجارب المقدمة من بعض الإذاعات.

وفي ختام الملتقى أجيز النظام الأساسي للاتحاد، وقُدّمت التوصيات، بجانب ترشيح الجهاز الإداري للاتحاد في الدورة الحالية، وشارك في الجلسة الختامية مستشار رئيس الجمهورية السودانية، ووزير الاستثمار د. مصطفى إسماعيل، ووزير الثقافة والإعلام.

وجاءت التوصيات النهائية للمؤتمر على النحو الآتي:

١ - ضرورة التعاون بين الإذاعات الإفريقية، وتبادل البرامج والمواد.

٢ - ضرورة إقامة ورش عمل ودورات التدريب المشتركة بين هذه الإذاعات.

٣ - وجوب الالتزام بالطرح الوسطي المعتدل الذي يمثل الوجه الصحيح لدين السماحة والعدالة والرحمة (الإسلام).

٤ - وضع الخطط الاستراتيجية لسير هذه الإذاعات، ومراجعتها باستمرار.

٥ - تخصيص كثير من برامج هذه الإذاعات للحد من المدّ الكنسي.

٦ - لا بد من أن يكون الاتحاد مرجعاً لجميع الإذاعات؛ على أن يلزم الاتحاد بمبدأ التطوير والتدريب.

٧ - العناية بجودة المنتج، والتركيز في قضايا الناس الحياتية والمعيشية.

٨ - نشر ثقافة الحوار المجتمعي لتقوية أواصر المحبة وروابط الألفة فيه.

أزمة سدّ النهضة.. الرؤية الإثيوبية

د. عمر عبد الفتاح *

مقدمة:

نالت قضية إعلان إثيوبيا شروعها في بناء سدّ النهضة، أو سدّ النهضة الإثيوبي العظيم Grand Ethiopian Renaissance Dam وفقاً للتسمية الإثيوبية الرسمية، وما تبعها من إعلان إثيوبيا عن تحويل مجرى النيل الأزرق للبدء في أعمال التشييد الخاصة بجسم السدّ في ٢٨ مايو ٢٠١٣م، زخماً سياسياً وردود فعل إعلامية وشعبية واسعة في مصر.

وتكرّر الأمر نفسه في كلٍّ من السودان وإثيوبيا، وتباينت مواقف الدول الثلاث حول هذه الأزمة، وتعدّدت الرؤى والتحليلات حول فائدة السدّ وأضراره من دولة لأخرى، بل تباينت واختلفت في بعض الأحيان داخل الدولة الواحدة.

وقد تابع الكثيرون بترقّب مواقف الدول الثلاث والتصريحات والبيانات الصادرة من هنا وهناك لاستجلاء مواقفها وردود أفعالها تجاه هذه القضية المهمّة التي تمسّ حياة الملايين من السكان في الدول الثلاث، سواء لتأثيرها في قضايا التنمية والتقدّم في بعضها، أو لتأثيرها في حياة الشعوب وبقائها في بعضها الآخر.

تحاول هذه الورقة استجلاء موقف الجانب الإثيوبي، وبيان وجهة نظره من هذه القضية، وذلك عبر استعراض ما صدر عنه في الفترة الأخيرة، من خلال رصد أهمّ ما صدر عن الإعلام الإثيوبي بشكل عام، مع التركيز على الصحافة الإثيوبية المدوّنة بالإنجليزية والأمهرية (اللغة المحلية الأكثر انتشاراً، والتي غالباً ما يتم عبرها مخاطبة الشعب الإثيوبي).

وستعرض الورقة الرأي الرسمي الحكومي ممثلاً فيما صدر عن رئيس الوزراء أو وزارة الخارجية أو غيرهم من المسؤولين الإثيوبيين الحكوميين، وذلك إلى جانب بيان رأي بعض أطياف المعارضة الإثيوبية، كما ستعرض كذلك لبعض الآراء الشعبية التي وردت عبر بعض وسائل الإعلام الإثيوبية.

وتجدر الإشارة إلى أن الورقة ستركّز بشكل أساسي في رصد ردّ الفعل الإثيوبي خلال المرحلة الأخيرة بعد الإعلان عن تحويل مجرى النيل الأزرق، والتي اتسمت بالحراك السريع، فبدأت بحرب كلامية وقصف إعلامي متبادل بين الجانبين المصري والإثيوبي، وصل إلى حد التلويح من بعض الأطراف المصرية بتدمير السدّ حال إنشائه، والإعلان عن أن جميع الخيارات مفتوحة إذا ما تمّ المساس بحصة مصر المائية المقررة، أو إذا ما تم الإضرار بأمن مصر المائي، وقابل ذلك تحدٍّ قوي وإصرار من الجانب الإثيوبي على تنفيذ المشروع مهما كانت التحديات والتهديدات، بل إن الجانب الإثيوبي صعّد من موقفه وأعلن عن تصديق البرلمان الإثيوبي بالإجماع على الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل المعروفة باسم «اتفاقية عنتيبي»، والتي كانت الحكومة الإثيوبية قد وافقت عليها من قبل، والتي تعارضها كلٌّ من مصر والسودان.

وفي أعقاب ذلك خفتت حدّة التصريحات المتبادلة، ولاحت في الأفق دعوات للحوار المنفتح الصريح الذي يحقّق مصالح الشعوب، فانتقل الوضع من الحرب الكلامية والانسداد السياسي بين الدولتين إلى مسار آخر، هو مسار المفاوضات الدبلوماسية الثنائية، وذلك بزيارة وزير الخارجية المصري لإثيوبيا ولقائه بنظيره الإثيوبي في ١٧ يونيو ٢٠١٣م لمحاولة استكشاف المواقف التفاوضية، والبحث عن سبل لتسوية القضية بين الطرفين، والذي تمخض عنه الإعلان عن استمرار الحوار البنّاء بين

(*) أستاذ مشارك - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة

الطرفين من خلال دعوة وزيـــر الخارجية الإثيوبي لزيارة مصر لمواصلة الحوار والتشاور، واقتراح تكوين لجنة فنية تشـــرف على تنفيذ التوصيات التي خلـــص إليها التقرير الفنّي للجنة الخبراء الثلاثية التي أصدرت تقريرها بشأن السدّ والآثار المتوقّعة منه في مطلع شهر يونيو ٢٠١٣م.

أولاً: الموقف الإثيوبي وأبعاده:

لـــم يكن إعلان إثيوبيا عن تحويل مجرى النيل الأزرق والبدء في عملية تشـــييد ســـدّ النهضة مفاجئاً للمتابعين لقضيـــة الســـدود الإثيوبية، فالقضية ليســـت وليدة هذه الأيام، فقد تم الإعلان عن هذا المشـــروع في فترة سبقت ثـــورة ٢٥ ينايـــر ٢٠١١م، وكانت مجال شـــدٍّ وجذب بين المسؤولين في كلا البلدين، وتم تبادل التصريحات العلنية السلبية بين الجانبين، والتي صدرت عن مسؤولين من أرفع المستويات.

إلا أن الافتتاح الرســـمي لهذا المشروع تم إعلانه في ٢ أبريل ٢٠١١م، حيث قامت إثيوبيا بالإعلان رســـمياً عن تدشين بناء أكبر ســـدٍّ إثيوبي على النيل الأزرق وأكبر سدٍّ لتوليد الكهرباء في القارة الإفريقية بحضور ميليس زيناوي رئيس الوزراء الإثيوبي – الراحل –، كما ورد في النشرات الإخبارية للتليفزيون الإثيوبي التي غطّت ذلك الحدث[١].

وفي شـــهر أبريل عام ٢٠١٢م تـــمّ الاحتفال بالذكرى الأولى لتدشين السدّ والاحتفال بما تم إنجازه منه، وهناك العديد من البرامج الإعلامية التي صاحبت تلك المناسبة، ومنها برنامج «النيـــل الأزرق في عامه الأول» الذي أنتجه مركز والتا للمعلومات Walta information Center ضمـــن البرنامج الـــذي يقدّمه تحت عنـــوان «الصحافة المتجوّلة»[٢].

وقد اســـتعرض البرنامج بالصـــوت والصورة خلال ٢٥ دقيقـــة – هي مـــدة عرض البرنامـــج – أعمال البناء والتشـــييد التي تمّت فعلياً على أرض المشـــروع، تخلّلها إجراء لقـــاءات عديدة مع مدير المشـــروع ورئيس الهيئة الإثيوبية للطاقة الكهربية، وعدد من المهندسين والفنيين والعمال بالمشـــروع، والتي أظهرت مدى التقدّم في العمل بالمشروع، واعتباره مشروعاً وطنياً يسهم في تنمية إثيوبيا وتطوّرهـــا عبر اســـتخدام المياه التي كانـــت مهملة ولم تهتم بهـــا الحكومات المتعاقبة، حتى جاء هذا المشـــروع في أعقاب قـــرار جريء من حكومة إثيوبيا من أجل توليد الطاقة الكهربائية.

وقد عبّـــر العديد من العمـــال والفنيين عن فخرهم بالمشـــاركة في هـــذا العمل التاريخي الـــذي يمثّل الأمل للشعب الإثيوبي، كما عبر ســـمانيو بكلا المدير التنفيذي للمشروع عن حجم ما تحقّق من عمل بالمشروع حين قال: «إن مـــا نراه من آلات، وما تم إقامته من أعمدة، خير دليل على أن العمل يتم بشـــكل ســـريع، ومن الصعب أن نحدّد بدقة النســـبة المئوية لما تمّ إنجازه في هذا المشروع لأن المشروع كبير للغاية، وفي النهاية ومقارنة بالمدة المتبقية، يمكن القول بأن العمل يتم بشـــكل سريع، ولو استمر دعم الشعب وتشـــجيعه ومتابعته، وهذه مسؤولية كبيرة، سيتم إنجـــاز الكثير، وكما ظهر نتيجـــة المتابعة فإن الكثير من العمل تمّ إنجازه»[٣].

وفي أبريل من العـــام الحالي ٢٠١٣م احتفلت إثيوبيا بالذكرى الثانية للبدء في أعمال الســـدّ، وأذاع التليفزيون الحكومـــي الإثيوبي هذا الاحتفـــال في ظلّ وجود حكومي لمسؤولين رفيعي المستوى، من بينهم نائب رئيس الوزراء، وقد ذكر مراســـل التليفزيون الإثيوبي أثنـــاء تعليقه على

(١) Ethiopia to Launch Construction of its Biggest Dam on the Blue Nile Tomorrow.
http://www.youtube.com/watch?v=T518zWtgZXY
وكذلك: Ethiopia Launches the Biggest Dam Project on the Blue Nile. April 2, 2011
http://www.youtube.com/watch?v=JlAkwOetjh0

(٢) (Renaissance Dam one year on (Amharic:
http://www.youtube.com/watch?v=tcA0dl6E5i3

(٣) (Renaissance Dam one year on (Amharic.
http://www.youtube.com/watch?v=tcA0dl6E5i3

الحـــدث أنه من المنتظر في القريب العاجل أن يتم تحويل مجرى النهر لاستكمال الإنشاءات الخاصة بالسدّ[١].

وفي ضوء هـــذه الاســـتمرارية في العمـــل المعلن، والمحتفى به على مدار أكثر من عامين في إثيوبيا، يتبادر للذهن تساؤلان:

أولهما: أَبَعْدَ كلّ ذلك كان الإعلان الإثيوبي عن تحويل مجرى النيل الأزرق للبدء في بناء السدّ مفاجئاً؟

والثانـــي: إلـــى أي مـــدى كان وعد رئيـــس الوزراء الإثيوبي الراحل ميليس زيناوي لوفد الدبلوماسية الشعبية المصري، والذي زار أديس أبابا في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، بوقف العمل في بناء السدّ لفترة من الوقت صادقاً؟

ودون انتظـــار إجابـــة، بالنفـــي أو بالإيجـــاب، عن التساؤلات المثارة سابقاً، دعونا ننتقل لنستعرض الموقف الإثيوبي بأبعاده المختلفة منـــذ إعلان الحكومة الإثيوبية تحويل مجرى النيل الأزرق وحتى نهاية يونيو ٢٠١٣م.

١ - الموقف الحكومي:

فـــي ٢٨ مايو ٢٠١٣م أعلنت إثيوبيـــا قرارها بتحويل مجرى نهـــر النيـــل الأزرق تزامناً مع احتفـــالات الحزب الحاكـــم (الجبهة الديمقراطية الثورية للشـــعوب الإثيوبية The Ethiopian Revolutionary Democratic Front)، بمناسبة الذكرى الـ ٢٢ لوصول الائتلاف الحاكم إلى الســـلطة عقب الإطاحة بنظام منجستو هيلا ماريام، في ٢٨ مايو ١٩٩١م[٢].

وأكدت الحكومـــة الإثيوبية أن تحويـــل مجرى النيل الأزرق يأتـــي بعد انتهـــاء كلّ الاســـتعدادات والترتيبات المطلوبة لهذا التحويل، معتبرة تلك الخطوة إيذاناً بعملية البدء الفعلية في مشـــروع بناء سدّ النهضة، وأشارت إلى أن النهر سيعود لمجراه الطبيعي بعد استكمال بناء السدّ، وقـــد صرّح وزير الطاقة والميـــاه الإثيوبي ألمايهو تيجنو، خلال الاحتفال بتحويل المجرى، قائلاً: «إن بناء السدّ بهذا الشكل سيحقّق النفع المشترك لكلّ دول حوض النيل، وإن التنمية ستدعم التعاون والتكامل الاقتصادي، ولن تتسبّب في أي ضرر لدول المصبّ»[٣].

وقد مثّـــل ذلك الإعلان عن تحويـــل المجرى ضربة البدايـــة في ازدياد حجم التوتر في العلاقات بين البلدين، حيث بدأ التراشق الإعلامي المكثّف، وحرب التصريحات، بين الجانبين المصري والإثيوبي، وتدخّل الجانب السوداني في الأمر ولكن بشكلٍ أقلّ حدّة.

وفي ٢٩ مايو انتهت اللجنة الفنية الثلاثية من تقريرها بشأن آثار سدّ النهضة وتداعياته على الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، وتم تقديمه للحكومات الثلاث، وبدأت الأصوات الشـــعبية والإعلامية والحزبية بل الرسمية في مصـــر تعلو بفتح جميع الخيارات لحـــلّ القضية بما فيها الخيار العســـكري، أو توظيف الخلافات السياســـية في الداخل الإثيوبي، أو تأجيج الصراع بينها وبين دول الجوار.

ولم يقلّ ردّ الفعل الإثيوبـــي عن نظيره المصري من حيث الحدّة أو التحدّي، فقد أعلنت إثيوبيا صراحة أن بناء السدّ لن يتوقف تحت أي ظرف، وأن المشروع بدأ ليكتمل، وبدأت الصحف تعبّر عن ذلك الموقف.

ولنطالع على سبيل المثال المقال المنشور يوم ٥ يونيو ٢٠١٣م في صحيفة ريبورتر Reporter النسخة الأمهرية[٤]، والذي جاء تحت عنوان «سدّ النيل الأزرق ليس «تجربة» تنتهي بالتهديد بالحرب، وإنما هو مشروع مستقبلي لشعب، يُبنى بقرار حاسم»، وذلك رداً على الموقف المصري الذي

(١) Ethiopian News live from the Renaissance Dam Site.
http://www.youtube.com/watch?v=mtlUcqyjfgU

(٢) Ethiopia celebrating the 22nd anniversary of Ginbot 20 (May 28, 2013). Ministry of Foreign Affairs of FDRE.
http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2057

(٣) Blue Nile Diversion allows Dam Construction to Continue (May 29, 2013). Ministry of Foreign Affairs of FDRE.
http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2061

(٤) صحيفة ريبورتر Reporter صحيفة إثيوبية مستقلة غير حكومية تميل لدعم مواقف النظام الحاكم.

لوّح بالتهديد بتدمير السـدّ حال إنشائه، وقد أخذ المقال في عرض وجهة النظر الإثيوبية في أحقيتها في بناء السدّ، وأخذ يرد على المآخذ المصرية والسـودانية التي تطالب بوقف بناء السـدّ، فبدأ بعرض موقف إثيوبيا من اتفاقيات تقسـيم مياه النيل والظلم الذي عانته إثيوبيا، فقال: «ظلّ نهـر النيل لفترة طويلة يفيد منه إفـادة تامّة دولاً معينة، وتحديداً مصر والسـودان، وبالمقابل لم تستفد منه بقية دول الحوض الاستفادة الملائمة.

وكانـت اتفاقيتـا ١٩٢٩م و ١٩٥٩م، واللتـان تـمّ توقيعهما بين مصر والسـودان عندما كانتا تحت الاحتلال البريطانـي[1]، تنصّـان على أن المسـتفيدين بهذا النهر هما مصر والسـودان فقط، بل أبعد من ذلك فقد أعطت الاتفاقية لمصر الصوت المهيمن الذي لا يمكن أن يمر أي قـرار يتعلّق بالنهر إلا به، ورفضـت دول الحوض الأخرى هاتين الاتفاقيتين اللتين تعتبرهما غير عادلتين رفضاً باتاً، ومن هذا المنطلق وقّعت بعض دول الحوض مؤخراً اتفاقية إطارية بهدف الاستفادة المشـتركة في موارد نهر النيل، وقد رفضت مصر والسـودان التوقيع على هذه الاتفاقية الجديـدة، وأصرتـا على التزام جميـع دول حوض النيل بالاتفاقية القديمة».

وبعد ذلك ينتقل الكاتب لبيان عدم العدالة في استفادة مصر من بناء السـدود في التنمية، وحظر ذلك على باقي الدول[2]، فكتب قائـلاً: «إذا أردنا المصارحة؛ فإنه عندما يُطلب من إثيوبيا، التي تعلم جيداً أنها المصدر الوحيد لما يبلـغ ٨٥٪ من مياه النيل والغالبية الغالبة من حصّة مصر، أن تقبل وتوقّع على اتفاقيـة تعطي الهيمنة المطلقة على نهر النيل لمصر، تُرى مـاذا يعني ذلك؟ وما مدى الإهانة والاحتقار الذي يلحق هذا البلد؟ وقد رأينا ذلك بالفعل.

فإذا كان هذا هو الواقع؛ فعلى مصر والسودان التخلي عن محاولـة إقناع دول الحوض لتقبل بالاتفاقية القديمة، وبالمقابـل عليهما الاهتمام بدراسـة الاتفاقية الجديدة، والتي تنصّ على اسـتفادة جميع دول الحوض بموارد نهر النيل بطريقة عادلة لتوافق وتوقّـع عليها في النهاية، ولا يمكن لمصر التي بنت السـدّ العالـي أن تقول لبقية دول الحـوض: لا يبني أحدٌ منكم أي سـدٍّ، وليس من المقبول من الدولة التي حوّلت مجرى نهر النيل أثناء بنائها السـدّ العالي أن تعترض على تحويل إثيوبيا لمجرى النيل الأزرق لاسـتكمال بناء سدّ النهضة، ولا تستطيع مصر التي تقدّم الطاقة اللازمة لحوالي ٢٢ ألف مدينة وقرية من الكهرباء التي ينتجها السـدّ العالي أن تمنع إثيوبيا من الاسـتفادة بالطاقة اللازمة عن طريق بناء السدّ.

ولا يمكن لمصر التي تصدّر منتجات العصائر المعلبة من مزارع ٢٠ ألف قرية مصرية تحصل على مياه الري من السدّ العالي مباشرة أن تقول لإثيوبيا لا يمكنك الاستفادة من المياه التي تنبع في أراضيك، وإذا قالت ذلك فسـوف يكون هذا اسـتهزاءً، والاستفادة بموارد نهر النيل من حق إثيوبيـا وبقية دول الحوض، مثل كينيـا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبورندي والكونغو وجنوب السودان وإريتريا».

ولا يغفـل الكاتـب أن يؤكّد ضرورة عـدم الإضرار بدولتي المصبّ مصر والسودان حين يقول: «والذي يجب أن لا نغفله هو أمر واحد فقط، وهو أن على دول الحوض المذكورة عندما تستفيد بموارد نهر النيل عليها أن تحترم حقوق دولتي المصبّ مصر والسودان، وهذه حقيقة يجب أن يعلمها الجميع، فدول المنبع لا تستطيع بحجة أن الماء ينبع من أراضيهـا أن تتجاهل حقـوق دول المصبّ؛ لأن هناك اتفاقية دولية تنظّم حقوق الدول المتشـاطئة على الأنهار العابرة للحدود، وهذا يعني أنه لا يجوز لإثيوبيا أن تقول إن هذه المياه تنبع من أرضي ولي الحق أن أفعل فيها ما أشاء، ولكنها تستطيع فقط الاستفادة بها طبقاً للقوانين الدولية التي تنصّ على الاستفادة المشتركة، وانطلاقاً من

(١) يذكر كاتب المقال أن اتفاقيتي ١٩٢٩م و ١٩٥٩م تم توقيعهما بين مصر والسودان عندما كانتا تحت الاحتلال البريطاني، وهو قول غير صحيح بشكل تام، فلو صحّ هذا الأمر عن الاتفاقية الأولى؛ فإنه لا ينطبق على الاتفاقية الثانية، حيث استقلت مصر في عام ١٩٥٢م، واستقلت السودان في عام ١٩٥٦م، أي قبل توقيع تلك الاتفاقية!

(٢) ما يذكره الكاتب هنا مخالف للحقيقة، فالاتفاقية لا تحرم أي دولة من الاستفادة من بناء السدود، ولكنها تشترط عدم الإضرار بمصلحة مصر.

هذا المنظور فإن بناء إثيوبيا سدّاً عبر النيل لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لتنمية البلاد لا ينبغي أن يكون سبباً لتقديم شكاوى من أحد، لأنه من حقّها تحقيق تنميتها بالاستفادة بحقها من مياه النيل، ولا ينبغي أن يُنظر للسعي لتحقيق التنمية في إثيوبيا على أنه بمثابة عرقلة للتنمية في مصر والسودان، بل يمكن أن تستفيد مصر والسودان من إقامة ذلك السدّ، من هنا نقول إن بناء السدّ لا يضرّ مصر ولا السودان، بل يمكن أن تستفيدا منه».

وينتقل المقال ليشير إلى ضرورة الاستفادة من تقرير لجنة الخبراء الفنية الثلاثية فيقول: «وقد أشارت نتيجة دراسة اللجنة الثلاثية الخاصة بتقييم السدّ إلى إمكانية استفادة الدول الثلاث من بناء السدّ بوضوح[1]، كما أنه عندما تمّ تحويل مجرى النيل الأزرق لاستكمال البناء روعي عدم تعرض التدفق المائي لأي تأثير سلبي يتسبب في ضرر مصر والسودان».

وبعد أن يستعرض المقال تلك النقاط ينتقل ليرد على الأصوات التي دعت لمهاجمة إثيوبيا مفرقاً بين الشعوب والساسة، فيقول: «على الرغم من أن الحقائق هي كما أوردناها؛ إلا أننا نسمع، وخاصة من مصر، أصوات اعتراض مضلّلة بطريقة غير متوقعة، وهنا يجب أن نشير إلى حقائق ثابتة، وهي أن شعبي مصر والسودان لم يظهرا أية عداوة للشعب الإثيوبي، فالشعوب بريئة ولا تضمر أي نوع من الشرور.

ويوضح هذه الحقيقة تلك الأصوات الصادقة التي صدرت من البعض في كلا البلدين، والتي وجهت نصائح للسياسيين والجنرالات في البلدين بأن يكفّا عن توجيه التهديدات وإظهار العداوة تجاه الشعب الإثيوبي، من هنا نقول لا يجب أن نوجّه اللوم إلى المصريين ولا إلى السودانيين بصفة عامة، بل إلى الجهة التي تناصر العداء.

وهناك في كلا البلدين فئة معينة لها توجهات خطيرة، والتي تضلّل الشعوب بأفكارها وتصريحاتها غير المقبولة، ومنها: إذا ما أخذوا قطرة من مياه النيل فسوف نغتسل بقطرات من الدماء، ومنهم من أعلن الحرب صراحة على إثيوبيا، ومنهم من هدّد بعرقلة عمل السفارة الإثيوبية بالقاهرة، ومنهم من دعا إلى حرق العلم الإثيوبي»، ويحاول المقال إيجاد تسويغ لذلك الاتجاه فيقول: «ربما يكون هناك أغراض سياسية داخلية من وراء تلك التصريحات»، ولكنه يعود ليحذر من محاولة منع إثيوبيا من التنمية، فيقول بنبرة محذّرة: «ولكن إذا كان الدافع الفعلي هو منع إثيوبيا من حقها في استخدام مياه النيل؛ فعلى الحكومة الإثيوبية اتخاذ التدابير الملائمة، وعليها التحرك لتعرف الجميع أن لها ولبقية دول حوض النيل حقّ الاستفادة من مياه النيل، وعليها التأكيد بأن شعب مصر وشعب السودان شعبان شقيقان وشريكان، والتأكيد بأن بناء السدّ لا يتوقف بالتهديد بالحرب؛ لأن بناء سد النيل الأزرق ليس تجربة تنتهي بالتهديد بالحرب، وإنما هو مشروع مستقبل شعب، يبنى بقرار حاسم»[2].

وفي مقابل هذا المقال المفصّل التوضيحي لكثير من جوانب المشكلة، والذي يسعي لتأكيد حقّ إثيوبيا في التقدّم والتنمية، ومن ثم الحقّ في بناء السدّ، جاء التعبير عن الموقف الحكومي بشكل أكثر دبلوماسية وهدوءاً، والذي يمكن رصده من خلال المقال المنشور في جريدة أديس زمن الحكومية، بتاريخ ٨ يونيو ٢٠١٣م، والذي جاء تحت عنوان «وزارة الخارجية الإثيوبية تعلن رغبتها في تطوير علاقتها مع مصر»، ويتم في هذا المقال استعراض بيان وزارة الخارجية الإثيوبية من التصريحات وردود الفعل المصرية، وجاء فيه بلغة هادئة: «صرحت الخارجية الإثيوبية بأن علاقة إثيوبيا الخارجية مبنية على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، ومن هذا المنطلق، وحرصاً منها على إزالة الشكوك التي خيّمت من بداية فكرة

(١) يغفل كاتب المقال بشكل واضح الإشارة للآثار السلبية التي وردت في تقرير لجنة الخبراء الفنية الثلاثية.

(٢) የዓባይግድብበቁርጠኝነትየሚገነባየሕዝባዊራዕይፕሮጀክትእ) ንጂበጦርነትዛቻየሚቀለበስ ‹‹ገጠመኝ›› አይደለም. Reporter Amharic Version. http://www.ethiopianreporter.com/index.php/editorial/item/2061

سـدّ النهضة، اقترحت إثيوبيا تشـكيل لجنة من الخبراء المصريين والسـودانيين والإثيوبيين بالإضافة إلى خبراء دوليين، تكون مهمتها دراسة وتقييم الآثار السلبية المحتملة على دولتي المصبّ مصر والسـودان، وبالفعل تم تشكيل اللجنـة وقامت بأعمالها المنوطة بها، وغداة إعلان نتيجة اللجنة المذكورة، والتي أشارت إلى عدم وجود آثار سلبية واضحة تضر بمصالح دولتي المصبّ مصر والسـودان[١]، صدرت من بعض المسـؤولين المصريين وبعض الأحزاب حملات ودعوات غير مقبولـة، أحزنت الحكومة الإثيوبية والشـعب الإثيوبي، والتي يمكن أن تعرقل مسـيرة تطوير العلاقة الطيبة بين البلدين والتي بدأت مؤخراً، وفي الأيام القليلة الماضية حاولـت الحكومة الإثيوبية أن تحول دون اتجـاه الأمور إلـى التصعيد، إلا أن هـذه الحملات غير البنّـاءة لم تتوقف، مـا اضطر الخارجية إلى اسـتدعاء السفير المصري لتقديم تفسير لهذه الحملات.

وحرصـاً من الحكومة الإثيوبية على أمن واسـتقرار البـلاد تبنّت منذ فتـرة طويلة مبدأ الاحتـرام المتبادل والمصالح المشـتركة فـي العلاقة الخارجية، واسـتناداً إلى هذا المبدأ ترغـب الحكومة الإثيوبية مواصلة تطوير العلاقة الطيبة مع مصر، ونذكّر هنا بأن بناء سـدّ النهضة الذي يهدف إلى تسـريع وتيرة التنمية في البلاد يمكن أن تستفيد منه دول الجوار؛ بما فيها مصر»[٢].

وعلى المنوال نفسـه نجد خطاباً تطمينياً بعيداً عن العصبيـة يصدر عن ألمايهو تيجنـو وزير الموارد المائية الإثيوبي، يطمئن فيه مصر والسـودان، ويدعو مصر إلى عدم القلق من إقامة سـدّ النهضة، ويؤكد أن بناء السـد لا يشـكّل تهديداً لمصر أو السودان، وأنه «ليس لدينا أي خطة للإضرار بدولتي المصبّ، وأنه إذا كانت مصر لديها بعـض القضايا للنقاش مع إثيوبيا فنحن مسـتعدون جداً لمناقشتها»، وأشار إلى أن تقرير اللجنة الفنية عن السدّ تمّ تقديمه إلى الحكومات المعنية في نهاية الأسـبوع، وبرغم أن التقرير لا يزال سـرياً إلا أنه خلص إلى أن بناء السـدّ يفي بالمعايير الدولية، وسوف لا يكون له تأثير مضرّ على دولتي المصبّ.

وقد ذكر الوزير أن قرار تحويل مسـار النهر، والذي بدأ يوم الثلاثاء الماضي، لا علاقة له بالانتهاء من التقرير، وقال: «إن تحويل مجرى النهر تمّ وفقاً لجدول زمني محدّد مسـبقاً، وأكد أيضاً أن عملية تحويل مجرى النهر لا تعني وقـف تدفق المياه إلى دول المصـبّ، ولكنه يعني تحويل مسـار تدفق النهر لتسـهيل البناء في مجرى السيل، ولا شيء آخر»[٣].

ولـم يكتف الجانـب الإثيوبي فـي ردّه على الجانب المصري بالتصريحات القوية والردود التفسيرية والبيانات الرسـمية التطمينيـة فقط، بل صعّد مـن موقفه وأعلن البرلمان الإثيوبي تصديقه بالإجماع على الاتفاقية الإطارية لـدول حـوض النيـل Cooperative Framework Agreement (CFA) المعروفة إعلامياً باسم «اتفاقية عنتيبي»، وذلك في ١٣ يونيو ٢٠١٣م، والتي كانت الحكومة الإثيوبيـة قد وافقت عليها من قبل، هـي وأوغندا وكينيا وتنزانيا وبوروندي ورواندا، وبذلك يكون البرلمان الإثيوبي أول برلمان من برلمانات دول حوض النيل يصدّق عليها – وفقاً لما ذكره موقع وزارة الخارجية الإثيوبية –[٤].

---

(١) يشير كاتب المقال هنا إلى أن تقرير لجنة الخبراء الفنية الثلاثية قد خلص إلى عدم وجود آثار سلبية تترتب على إنشاء السدّ على دولتي المصبّ؛ الأمر الذي يغضّ الطرف عن كثير من المآخذ والمخاطر التي وردت فيما نشر من خلاصات هذا التقرير، والتي تشير إلى وجود أخطاء ومخاطر على عدة مستويات تخطيطية وفنية، بالإضافة لعدة تأثيرات سلبية بيئية واجتماعية واقتصادية.

(٢) ኢትዮጵያከግብጽጋርያላትንግንኙነትአጠናክራመቀጠልትሻለች. አዲስዘመን. http://www.ethpress.gov.et/

(٣) No need for Egypt to worry about the Nile Dam (Jun 04, 2013). Ministry of Foreign Affairs. http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2088

(٤) The Ethiopian Parliament ratifies the Nile Basin Cooperative Framework Agreement (Jun 13, 2013). Ministry of Foreign Affairs of FDRE. http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2120

٢ - موقف المعارضة الإثيوبية:

اكتسب موقف المعارضة الإثيوبية من قضية بناء سدّ النهضة مزيداً من الأهمية، وخصوصاً في أعقاب تلويح بعض الأطراف السياسية المصرية بإمكانية تحريضها ضد الحكومة الإثيوبية، بل دعمها لتقويض مشروع السدّ.

وقد تباين موقف المعارضة الإثيوبية حول هذا الموضوع، فقد أعلنت بعض هذه الأحزاب والقوى المعارضة رفضها لما بدر من بعض الساسة المصريين، وأكدوا ولاءهم المطلق لمصلحة وطنهم، وأنهم ليسوا أقلّ وطنية من النظام الإثيوبي الحاكم، وقد عبّر عن هذا الموقف «حزب الائتلاف» المعارض، من خلال حديث رئيسه وبعض أعضائه الذي نُشر في ٨ يونيو ٢٠١٣م في النسخة الأمهرية لجريدة أديس أدمس addis admas[1]، تحت عنوان «المعارضون ينتقدون التهديد المصري»، وقد ورد في افتتاحية الموضوع أن المعارضة الإثيوبية استنكرت ما تبنّته المعارضة المصرية من أفكار تفضي إلى عرقلة بناء سدّ النهضة، والتي صدرت ردّ فعل لتحويل إثيوبيا لمجرى نهر النيل الأزرق، وكذلك ظهور تقرير لجنة الخبراء المكلفة بتقييم الآثار السلبية المحتملة، والتي تؤثر في دولتي المصبّ مصر والسودان، وفي اجتماع للرئيس محمد مرسي بالمسؤولين المصريين وبعض أطياف المعارضة والأحزاب الدينية، ذكر بعض المشاركين أنه ينبغي إعلان الحرب على إثيوبيا ومساندة المعارضة الإثيوبية من أجل عرقلة بناء سدّ النهضة.

ثم أورد المقال تعليق الدكتور مرارا جودينا رئيس حزب الائتلاف المعارض الذي عبّر فيه عن وجهة نظره حول الأفكار التي أثيرت في ذلك الاجتماع، والذي قال فيه: «من الصعب الدخول في جدل حول أن المصريين لا يستغلون نقاط الضعف الموجودة في إثيوبيا، ولكنني في نفس الوقت لا أعتقد أن المعارضة التي تعمل في البلاد على استعداد لتكون أداة تحركها القوى الخارجية لتحقيق أهدافها داخل البلاد، ولا أظن أن المعارضة الإثيوبية أقلّ إحساساً بما يحيط بالبلاد من مخاطر من إحساس الحزب الحاكم».

وأضاف الدكتور مرارا قائلاً: «ولكن مع كلّ هذا فإنه إذا لم تحلّ المشاكل الشائكة والمتعددة التي تمر بها البلاد؛ فإنه من الصعب أيضاً القول بأن القوى الخارجية لن تحاول تحقيق أهدافها عن طريق الاستفادة من كلّ مدخل تجده للتغلغل في البلاد، وقبل سبع سنوات، وعندما كنا نناقش القضية الصومالية في البرلمان الإثيوبي، قدّمنا نصيحة للحزب الحاكم ولرئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي شخصياً، وقلنا له إنه من الأفضل لنا الدفاع عن أراضينا داخل بلادنا عن طريق تعزيز حراسة الحدود بأفراد القوة المسلحة، وقلنا إن الدخول في حرب خارج البلاد يمثّل خطراً كبيراً يصعب تحمله، ونبّهنا إلى أنه حتى الأمريكان الذين يملكون الأموال الطائلة وينفردون بالتكنولوجيا المتطورة لم يستطيعوا الخروج منتصرين من أي بلاد دخلوها غازين حتى الآن، وكان ردّ رئيس الوزراء ميليس زيناوي بأنه يضمن شخصياً بأن لا يبقى الجنود الإثيوبيون داخل الصومال إلا لأسابيع فقط، ولا يزال الوضع الآن في إثيوبيا كما هو لم يتغير، ولا تزال تلك المداخل قائمة، فهناك مدخل أوجادين ومدخل إريتريا والسودان كذلك، وأعتقد أن القوى الخارجية تحاول اختراق البلاد من خلال تلك المداخل المتعددة، ولكن مع كلّ هذا أعود وأقول إننا نكنّ لبلادنا حباً لا يقلّ عمّا يكنّه لها الحزب الحاكم».

وفي السياق نفسه علّق السيد موشي سمو عضو حزب الائتلاف المعارض بالقول: «إن رغبة المسؤولين المصريين في مساندة المعارضة الإثيوبية، والتي تناضل سلمياً لتحقيق الحرية والعدالة، لم ينبع من اهتمامهم بغياب الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية في إثيوبيا، وإنما هدفه الأساسي تسويق أجنداتهم الخاصة، والحديث عن أنهم سيستخدمون المعارضة في عرقلة بناء سدّ النهضة الذي يعدّ مصلحة للشعب الإثيوبي هو أمر غير لائق ويمثّل إهانة للمعارضة.

(١) جريدة أديس أدمس አዲስ አድማስ جريدة إثيوبية مستقلة تصدر بالأمهرية والإنجليزية، وتميل لمساندة المعارضة.

وإذا كان قد نُقل عن الرئيس محمد مرسي أنه يحترم الحكومة الإثيوبية والشعب الإثيوبي فهذا أمر جيد، ولكن إذا دخل الحرب، بمساندة مناصريه أو حتى بمساندة الشعب أو بمساندة جهة أخرى، فإنه لن يذهب بعيداً؛ لأن طريق الحرب وعر، فالحديث عن الحرب والإقدام عليها - بدلاً من الجلوس على طاولة المفاوضات التي لا يزال بابها مشرعاً ومفتوحاً للاتفاق على تحقيق الأهداف المشتركة - أمر لم يعد مسموحاً به في العصر الذي نعيش فيه، وأعتقد أنه من مصلحة الرئيس محمد مرسي الاهتمام بدراسة تقرير اللجنة الثلاثية التي شكلت بموافقة الجميع، والذي صدر مؤخراً بالإضافة إلى العمل على تحقيق أهداف من شأنها تخفيف الضغوط عن كاهل شعوب القرن الإفريقي، فطريق الحرب وعر ولن يفيد إثيوبيا ولا مصر»[1].

وعلى الجانب الآخر؛ يمكن رصد موقف مغاير تبنّته بعض الجهات الإثيوبية المعارضة، والذي شنّ فيه المعارضون حملة من الانتقاد الحاد، بل التحريض ضد النظام الإثيوبي الحاكم، ومن أبرز هذه الوجوه المعارضة نجد الكاتب الصحافي إلياس كيفل[2] Elias Kifle الذي قاد حملة معادية للنظام الحاكم على خلفية الشروع في بناء السدّ.

وقد عبّر كيفل في أحد مقالاته التي نشرها في ٣١ مايو ٢٠١٣م في جريدة إثيوبيان ريفيو Ethiopian Review تحت عنوان «رسالة من إثيوبي للمصريين» عن تقديره وتفهّمه لقلق مصر والمصريين من بناء سدّ النهضة، وحمّل النظام الإثيوبي الحاكم الذي لا يبالي بالإثيوبيين ومصالحهم مسؤولية ذلك، فيقول: «إنني أتفهم قلقكم بشأن بناء سدّ على نهر النيل في إثيوبيا، إن بقاء مصر يعتمد بشكل أساسي على التدفق المستمر لنهر النيل، وكلّ إثيوبي يدرك ذلك، لقد تم إطلاق ما يُسمّى بمشروع سدّ النهضة الكبير من قبل الديكتاتور السابق ميليس زيناوي وأقليته الحاكمة لتحويل انتباه الشعب عن المشاكل الداخلية، واستباقاً لرغبة الشعب في الحرية والحكم الديمقراطي، إن الطغمة الحاكمة أطلقت هذا المشروع دون تشاور مع الشعب الإثيوبي أو مع الدول التي ستتأثر به كمصر».

ويواصل إلياس مخاطبة المصريين قائلاً: «أريد أن يتفهّم الشعب المصري أن إثيوبيا تُحكم من قبل نظام حاكم لا يمثّل سوى أقلية عرقية، وهو لا يمثّل المصالح المرجوة للبلاد، إن أي حكومة تعمل لمصلحة إثيوبيا لا تحاول بناء سدّ على النيل في بلد لديها العديد من الأنهار الأخرى غير المستغلة، والتي يمكننا إقامة سدود لتوليد الكهرباء والاستفادة منها في أغراض الري بطريقة أوفر اقتصادياً وأكثر أمناً بيئياً، وأود أن يعرف المصريون أن شعب إثيوبيا لا يهدّد بقاءكم، فنحن لم نُستشر حول المشروع، ونحن لا نؤيد ذلك، ويجب عليك توجيه غضبك نحو النظام الحاكم غير المنتخب الذي يحكم إثيوبيا، عدوّك هو الطغمة الحاكمة، وهي عدوٌّ لنا أيضاً»[3].

وفي مقال آخر للكاتب نفسه، نُشر في الصحيفة نفسها بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٣م، نجده يستمر في حملته المعادية للنظام الإثيوبي الحاكم، ويدين من يدعمون بناء السدّ باعتباره أمراً وطنياً، مشيراً إلى أن من يفعل ذلك يتجاهل أن النظام الحاكم ظلّ أكثر من عشرين عاماً يمارس الكذب والخداع، ويقوم بالصفقات السرية، ويمنح

(١) http://addisadmassnews.com/index.php?option=com_k2&view=item&id=12427:&Itemid=180

(٢) «إلياس كيفل»: ناشر ومحرّر صحافي مقيم في الولايات المتحدة، وقد قام بتأسيس جريدة «إثيوبيان ريفيو» Ethiopian Review في عام ١٩٩١م، ويعد إلياس أحد أبرز الأصوات المعارضة لحكومة إثيوبيا الحالية، وقد قام بعقد العديد من الندوات واللقاءات عبر أنحاء العالم ليعارض ويفضح سياسات «جبهة تحرير شعوب تيجراي» Tigrean Peoples Liberation Front الحزب الحاكم في إثيوبيا حالياً، وفي عام ٢٠٠٧م تمّ الحكم عليه غيابياً بالسجن مدى الحياة بتهمة الخيانة، كما قام النظام الإثيوبي الحاكم بغلق موقع الجريدة عبر الإنترنت وحظر دخوله في أنحاء إثيوبيا.

(٣) A message to Egyptians from an Ethiopian. Ethiopian Review.
http://www.ethiopianreview.com/forum/viewtopic.php?t=54124&p=326621

الأراضي الإثيوبية للسودانيين وغيرهم، بالإضافة إلى ممارسته للقتل الجماعي وغيرها من الأنشطة المعادية لإثيوبيا.

ويخاطب الكاتب هؤلاء الذين ما زالوا يثقون في النّخبة الحاكمة ويمنحونها أموالهم لتبني السدّ أن يعيدوا النظر في عدة أسئلة، منها مدى علمهم بشأن الصفقات السرية التي عقدتها النّخبة الحاكمة مع السودان وغيرها من الدول بشأن النيل، ومدى علمهم بأن ملكية إثيوبيا للسدّ لن تكون كاملة، وتساءل الكاتب أيضاً عن سبب بناء السدّ في المنطقة الحدودية المتاخمة للسودان في إقليم بني شنجول جوموز، وهي المنطقة التابعة لفصيل «ووين» الذي تنتمي له النّخبة الحاكمة بإثيوبيا، كما يتساءل عن سبب صمت مصر لمدة عامين وأكثر عن هذا المشروع ثم بدأت تعترض الآن؟ ولماذا تغيّر موقف السودان التاريخي الرافض لبناء أي سدّ على النيل في إثيوبيا، ولكن السودان لم يبد اعتراضاً على هذا السدّ؟ كما تساءل الكاتب عن عدم استغلال الأنهار الأخرى التي تمر عبر الأراضي الإثيوبية في الري وتوليد الطاقة الكهربية بدلاً من إنفاق المليارات على سدٍّ بهذا الحجم؟

ويختتم تساؤلاته بالقول: ماذا يضمن ألا توظّف النّخبة الحاكمة المادة ٣٩ من الدستور الإثيوبي لتستقل بإقليم بني شنجول جوموز [مكان إقامة السدّ]، وتقيم فيه دولة التجراي الكبرى هناك؟ وخصوصاً أن منطقتي بني شنجول وجامبيلا تشهدان الآن عمليات ترحيل لسكانها تمهيداً لإقامة السدّ، وفي المقابل تستحوذ على أراضيهم الجماعات الموالية للنظام الحاكم والمستثمرون الأجانب.

وفي النهاية يتعجب الكاتب ممن يثقون في أن هذا النظام الذي يرتكب الفظاعات منذ أكثر من عشرين عاماً في حق الإثيوبيين يمكن أن يقيم مشروعاً يصبّ في مصالح الشعب الإثيوبي[١].

وفي مقال ثالث للكاتب نفسه، نُشر في ٦ يونيو ٢٠١٣م بعنوان «كيف يمكن لمصر أن تجعل النخبة الحاكمة الإثيوبية تجثو على ركبتيها؟»، يطرح الكاتب عدداً من الوسائل يستطيع أن يستخدمها الجانب المصري لإخضاع الإرادة الإثيوبية ووقف بناء السّد، فيقول: «إن مصر ليست في حاجة لتوجيه ضربة عسكرية ضد النظام الحاكم في إثيوبيا، على الرغم من أن هذا الأمر سيكون رائعاً من وجهة النظر الإثيوبية [يقصد قوى المعارضة]، ولكن أسرع وسيلة لجعل النظام الإثيوبي الحاكم يجثو على ركبتيه هو بدء مصر الحوار مع الجماعات المعارضة الإثيوبية، تلك الجماعات الداعية لوحدة إثيوبيا، وليس الجماعات الانفصالية، بهدف التوصل إلى اتفاق حول نهر النيل الذي يعود بالمنفعة المتبادلة على كلٍّ من إثيوبيا ومصر، وبعد التوصل إلى اتفاق، لن تحتاج مصر إلى فعل أي شيء سوى تقديم المساعدة للجماعات الإثيوبية المعارضة التي سوف تكون سعيدة لإسقاط النظام الحاكم واستبداله بحكومة تعمل على إحلال السلام في المنطقة بأسرها».

يستكمل الكاتب فكرته قائلاً: «وبدلاً من التوقيع على اتفاقات سرية مع مثل تلك القوى الحاكمة؛ يجب على مصر أن تعمل بطريقة شفافة مع القوات الموالية للوحدة الإثيوبية التي تخوض حرباً ضد النظام الحاكم، هذا هو الطريق الأكثر فعالية والأقلّ تكلفة لوقف بناء سدّ ذلك النظام الحاكم، وبمساعدة من مصر والسودان وغيرها من البلدان يمكن لإثيوبيا أن تقيم سدوداً صغيرة على النيل إذا لزم الأمر، أما السدّ بشكله الذي يتم الإعلان عنه حالياً فإنه ليس مفيداً لإثيوبيا أو السودان أو مصر»[٢].

(١) Questions to those who support the Woyanne Nile dam scam. Ethiopian Review.
http://www.ethiopianreview.com/forum/viewtopic.php?t=55183&p=334750

(٢) How Egypt can bring Woyanne to its knees. Ethiopian Review.
http://www.ethiopianreview.com/forum/viewtopic.php?t=54518&p=329248

ثانياً: الرؤية الإثيوبية لموقف دول حوض النيل الأخرى:

وفيما يتعلق باهتمام الجانب الإثيوبي بالمواقف الإقليمية لدول الجوار من قضية مياه النيل وسدّ النهضة الإثيوبي؛ نجد أنه عمل على إبرازها وتوظيفها لمصالحه في سجاله مع مصر، وفي هذا المجال نلاحظ اهتماماً كبيراً بالموقف السوداني من قبل الجانب الإثيوبي، فقد أشار إليه بل أشاد به، فقد أورد موقع وزارة الخارجية الإثيوبية خبراً في ١٠ يونيو ٢٠١٣م تحت عنوان «وزير الإعلام السوداني يدعم سدّ النهضة الإثيوبي العظيم»، جاء فيه أن وزير الإعلام السوداني الناطق باسم الحكومة أحمد بلال عثمان قد أكد في مطلع الأسبوع الجاري أن السودان ستستفيد من سدّ النهضة الإثيوبي العظيم، وذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عُقد في الخرطوم.

وقد قال الوزير: «إن الفريق الدولي المؤلف من عشرة أعضاء، والذي ضمّ ممثلين من السودان وإثيوبيا ومصر، وكذلك الخبراء الدوليين، والذي أصدر تقريره النهائي الأسبوع الماضي قد بدّد كلّ المخاوف التي أُثيرت حول السدّ»، وأضاف: «إن السودان على استعداد لإرسال خبراء وفنيين للمساعدة في بناء السدّ»، وقلّل الوزير من المخاوف من احتمال انهيار السد، مشيراً إلى أن تكنولوجيا البناء قد تحسنت، وأن العديد من السدود، بما فيها سدّ الروصيرص في شرق السودان وسدّ أسوان في مصر، قد بقيت منذ عقود دون مشكلة[١].

وفي السياق نفسه عرضت الصحافة الإثيوبية للقاء رئيس الوزراء الإثيوبي هيلا ماريام بالسيد علي كرتي وزير خارجية السودان، وأبرزت إشادة إثيوبيا بموقف السودان تجاه قضية سدّ النهضة، حيث ورد في الخبر: «وانتهز رئيس الوزراء هيلا ماريم الفرصة ليثني على موقف السودان بشأن النتائج النهائية لتقرير لجنة الخبراء الدولية التي كانت مكلّفة بتقييم تأثير السدّ على بلدي المصبّ، كما أخبر السيد كرتي أن إثيوبيا ملتزمة بمناقشة أي تعليق يقدّم من دول المصبّ، وخاصة من مصر، بشأن تقرير اللجنة، والذي خلص إلى عدم وجود أية أضرار تُذكر على كلّ من السودان ومصر، وقال وزير الخارجية السوداني إن حكومته تقبل تماماً بالتقرير النهائي للجنة الذي بدّد الشكوك السابقة عن المشروع، وهو ما يتفق مع أديس أبابا في أن السدّ سوف يكون بالفعل مفيداً لدول المصبّ»[٢].

كذلك اهتمت الصحف الإثيوبية بالإشارة إلى إعلان دولة جنوب السودان اتجاهها للتوقيع على الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل، وهو ما عزّز إظهار الاصطفاف الإقليمي لدول الحوض المؤيد للموقف الإثيوبي.

ومن الجدير بالذكر أن الخارجية الإثيوبية والإعلام الإثيوبي أبديا اهتماماً بتصريحات الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني الذي انتقد فيها التصريحات المصرية بشأن نهر النيل، ووصفها بالتصريحات الشوفونية، ومال إلى دعم الموقف الإثيوبي، حين قال: «إن المصريين يعتقدون أن بناء السدود على النيل يمثّل تهديداً... ولكن التهديد الأكبر لنهر النيل يتمثّل في استمرار تخلّف البلدان في المناطق الاستوائية»، وقال موسيفيني في إشارة إلى فقدان الغطاء الغابي بسبب استخدامه حطباً للوقود: «إن دول المنبع المشاطئة للنهر تعاني نتيجة عدم الاستفادة من النيل لبناء سدود الطاقة الكهرومائية لتوفير الكهرباء الرخيصة»، وأضاف موسيفيني قائلاً: «لا يوجد إفريقي يرغب في إيذاء مصر، ولكن لا يمكن لمصر أن تستمر في إيذاء إفريقيا السوداء»[٣].

---

(١) Sudan's Information Minister support Ethiopia's Grand Renaissance Dam (Jun 10, 2013). Ministry of Foreign Affairs. http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2106

(٢) Prime Minister Hailemariam meets Sudan's Foreign Minister Karti (Jun 13, 2013). Ministry of Foreign Affairs. http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2113

(٣) Museveni calls Egypt's statements about River Nile Chauvinistic, Ethio Tribune. museveni/14/06/http://ethiotribune.net/2013

ثالثاً: العودة للمسار الدبلوماسي:

وبعد مرور هـذه العاصفة من القصف الإعلامي المتبـادل، وبدء ارتفـاع النّغمة التي تدعـو للحوار الدبلوماسـي، وتنامي الأخبار عن الإعداد لزيارة وزير الخارجية المصري لإثيوبيا، بدأت القاهرة تخفّف من لهجتهـا، مركّزة في التعـاون دون الإضرار بالمصالح المصرية.

وفي المقابل خفتت اللهجـة الحادة المقابلة من الجانب الإثيوبي، وبرغم ذلك اسـتمر التشـديد على الموقف الإثيوبي من الاسـتمرار في بناء السدّ، فقبل يومين من وصـول وزير الخارجيـة المصري لإجراء محادثـات مع نظيره الإثيوبي نُشـر مقـال في موقع تيجـراي أون لايـن tigrai online غير الحكومي بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٣م، جاء فيه: «من المتوقّع وصول وزيـر الخارجية المصري محمـد كامل عمرو لأديس أبابا فـي ١٦ يونيو ٢٠١٣م لإجراء محادثات بشـأن سـدّ النهضة الإثيوبي الكبير، ونحـن نأمل أن تصرّ الحكومة الإثيوبية على أن يقدّم المصريون اعتذارهم أولاً عن تهديداتهم العلنية لإثيوبيا، وذلك قبل بدء أية محادثات».

ويضيف الكاتـب قائلاً: «إذا كانـت مصر جادة بشأن الوضع الحالي فيجب عليها أن توقف الاتفاقيات الاسـتعمارية غيـر المجدية، وتوقّع علـى الاتفاقية الإطارية الجديدة لتعـاون دول نهر النيل، وترى كيف سـتكون حصتها من الماء، يجب أن يعرف المصريون مـن الآن أنهم لـن يحصلوا أبداً علـى ٨٧٪ من مياه النيـل، لقد حان الوقت لمصـر أن تتصرف بصفتها دولة صحراوية بدلاً من التصرف باعتبارها مالكة نهر النيل»[١].

وتكرر تأكيد الموقف الإثيوبي من بناء سدّ النهضة عشية اجتماع وزيري خارجية البلدين، ولكن هذه المرة من قبل الخارجية الإثيوبية نفسـها، ولكن التكرار جاء بلهجة أقلّ حـدة، فقد أكد تيـودورس أدهانوم وزير الخارجيـة الإثيوبي في تصريحـات أدلى بها في ١٧ يونيـو ٢٠١٣م قائلاً: «إن عملية بناء سـدّ النهضة لن تتوقف مطلقاً... على الرغم من المعلومات السـلبية التـي روّجها الساسـة المصريون»، وأضـاف قائلاً: «إن هذا السـدّ يُبنى بموارد الشعب الإثيوبي، ويهدف إلى الحدّ من الفقـر، وتلبية زيادة الطلب على الطاقة الكهربائيـة بالبلاد»، كمـا تحدّث أيضـاً وقال: «إن المعلومات المغلوطة التي نشـرها الساسة المصريون سـبّبت حزناً للجانب الإثيوبي، وإن إثيوبيا متحمّسـة للتعاون مع مصر، ولكن إنشاء السدّ لن يتوقف»[٢].

أما عـن موقف مصر بعد لقـاء وزيري خارجية مصر وإثيوبيا في السـابع عشـر من يونيو ٢٠١٣م؛ فقد شـهد نوعاً من التصريحات الدبلوماسية الهادئة المُطَمئنة التي تعلي من قيـم المفاوضات من ناحية، وتهدئ من وتيرة غضب الرأي العام ومخاوفه من ناحية أخـرى، فقد ذكر وزير الخارجيـة محمد كامل عمرو أنه من خلال مشـاوراته فى أديس أبابا خلال اليومين الماضييـن تأكد له أن إثيوبيا لا تنوي مطلقاً الإضرار بالأمـن المائي لكلٍّ من السـودان ومصر، موضحاً أن أديس أبابا أكدت أنها ستحافظ على المياه التي تصل لكلا البلدين.

---

calls egypts statements about river nile /chauvinistic

وكذلك: President Museveni criticizes Egypt's statements about the River Nile (Jun 14, 2013) . Ministry of Foreign Affairs of FDRE.

http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2127

وكذلك: Museveni cautions Egypt on Nile waters. The Ethiopian Herald

http://www.ethpress.gov.et/herald/index.php/herald/news/2938 museveni cautions eg.

(١) President YoweriMuseveni blasts Egypt in support of Ethiopia. tigrai online.

http://www.tigraionline.com/articles/museveni warns egypt.html

(٢) Grand Dam construction never stops. Ethiopian News Agency.

http://www.ena.gov.et/story.aspx?ID=٨٥٨٠

وأشار عمرو إلى أن هناك تنسيقاً تاماً بين الدول الثلاث في هذا الصدد، وقال إنه تم الاتفاق على أن يكون هناك مسار سياسي إلى جانب المسار الفني بين وزراء خارجية الدول الثلاث، حتى يتحرك المساران في اتجاه يخدم مصالح الدول الثلاث فيما يتعلق بملف مياه النيل.

وأضاف وزير الخارجية المصري أن اللجنة الفنية المكوّنة من الدول الثلاث حول سدّ النهضة تواصل عملها للتأكد من سلامة إجراءات قيام السدّ، وأضاف أنه تم الاتفاق على بدء اجتماع اللجنة الفنية لوزراء الموارد المائية في الدول الثلاث (مصر وإثيوبيا والسودان)، للنظر في توصيات لجنة الخبراء الدوليين، وذلك لتجاوز أية آثار ستلحق بدول المصبّ، سواء كانت آثاراً بيئية أو أية آثار أخرى[1].

وفي سياق متصل أدلى السفير المصري في أديس أبابا بتصريح قال فيه: «إن زيارة وزير الخارجية محمد كامل عمرو لإثيوبيا، والتي اختتمت أمس، تمكّنت من تحقيق هدفين أساسيين: تمثلا في إزالة حالة الاحتقان والأجواء السلبية التي شابت العلاقات المصرية الإثيوبية مؤخراً، والعودة بها إلى أجواء إيجابية تساعد على تعزيز مسار الحوار البنّاء والتفاهم والتعاون لتحقيق مصلحة البلدين دون الإضرار بمصالح أى طرف»، وأوضح السفير أنه تم الاتفاق في ضوء ذلك على أن تشهد الفترة القريبة القادمة اتصالات سياسية وفنية بين الجانبين المصري والإثيوبي بمشاركة الأشقاء في السودان، من أجل التحرك السريع نحو تنفيذ توصيات اللجنة الدولية، ومن المنتظر في هذا السياق أن يقوم وزير الخارجية الإثيوبي تادروس أدهانوم بزيارة قريبة إلى مصر[2].

وفي المقابل علّق الجانب الإثيوبي على هذه الزيارة بالوتيرة نفسها والمضمون نفسه من خلال البيان الصحافي المشترك لوزيري خارجية البلدين، والذي نُشر على موقع وزارة الخارجية الإثيوبية[3]، والذي جاء فيه أن المناقشات التي جرت بين البلدين بشأن سدّ النهضة كانت ناجحة ومثمرة، وأن التعاون بين الطرفين سيتواصل لتحقيق مصالح شعبي البلدين.

خاتمة:

وختاماً يمكن القول بأن موقف إثيوبيا قد تراوح، كما انعكس من خلال وسائل الإعلام الإثيوبية، بعد الإعلان عن تحويل مجرى النيل الأزرق والبدء في بناء سدّ النهضة، من التشديد على حقّها في بناء السدّ دون مراجعة أحد أو موافقته، إلى محاولة توضيح موقفها وتسويغه في مواجهة الهجوم الإعلامي والسياسي المصري، دون أن تغفل توضيح تعاطف دول حوض النيل مع موقفها، كموقف السودان وأوغندا وجنوب السودان، ثم غَلَّبت اللجوء لخيار المفاوضات بترتيب لقاء بين وزيري خارجية البلدين لتدشين مسار سياسي متواز مع مسار فني لدراسة توصيات لجنة الخبراء الثلاثية وتنفيذها، مع عمل وزراء المياه في الدول الثلاث على تعظيم الاستفادة من السدّ، وتلافي الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب عليه دون الإضرار بطرف من الأطراف.

---

(١) وزير الخارجية: تأكدت أن إثيوبيا لا تنوي الإضرار بالأمن المائي لمصر، جريدة اليوم السابع.
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1120871&SecID=65&IssueID=٠

(٢) سفير مصر بإثيوبيا: زيارة وزير الخارجية أزالت حالة الاحتقان بين البلدين، جريدة اليوم السابع.
http://www١.youmv.com/News.asp?NewsID=1121791&SecID=65&IssueID=٠

(٣) Joint PRESS Statement by the Minister of Foreign Affairs of the Arab Republic of Egypt, Mohamed KamelAmr and the Minister of Foreign Affairs of the Federal Democratic Republic of Ethiopia, Dr. TedrosAdhanomGhebreyesus (Jun 18, 2013). Ministry of Foreign Affairs
http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=2136